



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الموضوع

أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الدينار الجزائري - (1990-2016)

مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالبة:

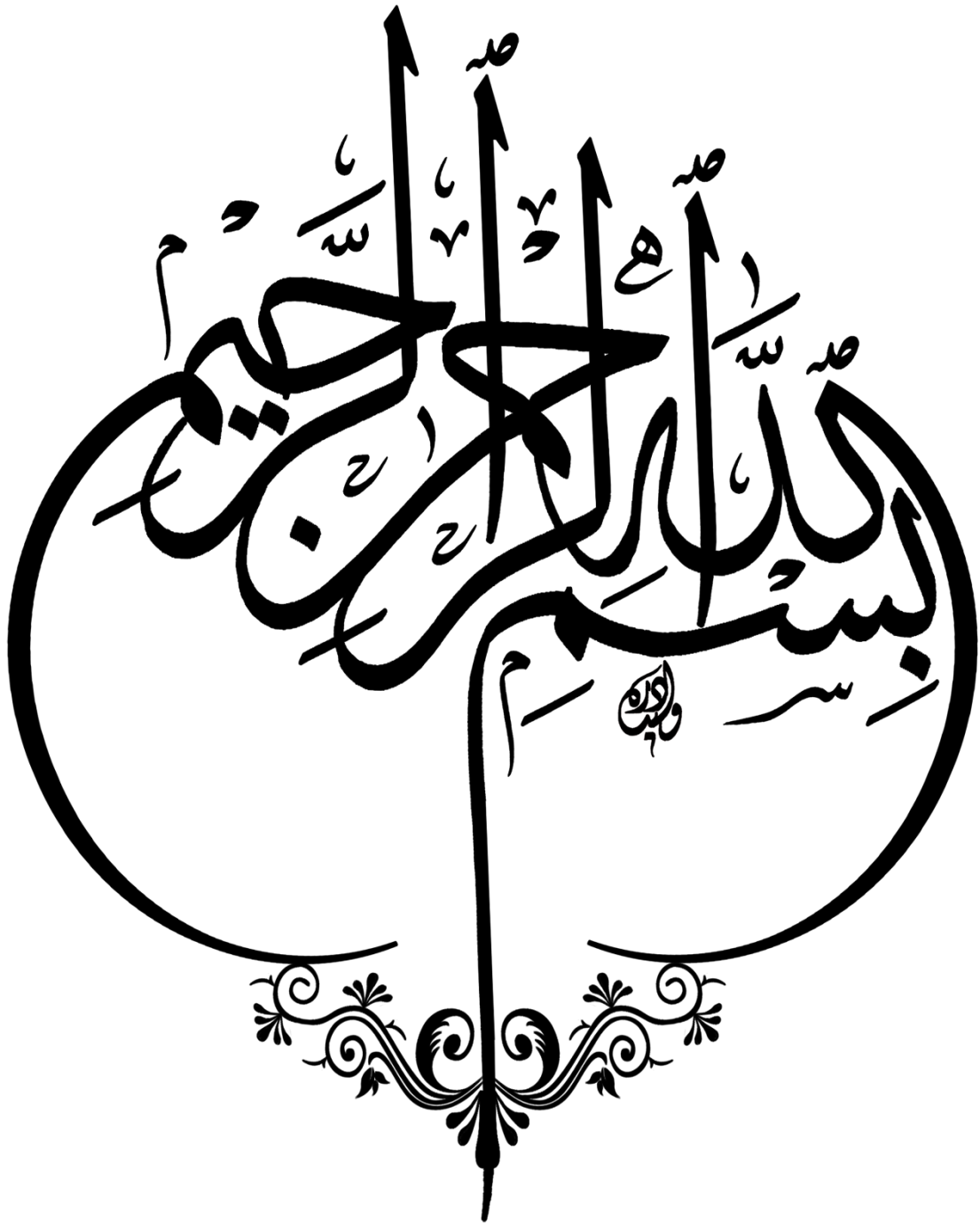
قشاري يسمينة

مخلخل فاطمة الزهرة

2018.....	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2017-2018

قسم العلوم التجارية



شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ويسعدني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث:

وأخص بالذكر فضيلة الدكتورة: قشاري يسمينة أطال الله في عمرها التي صخرت وقتها وجهدها في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره وأرجو أن أكون قد وفقت لتقديم ما يرضيها ويليق باسمها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب الفضيلة السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظتهم القيمة.

وأشكر الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

وفي الأخير أزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده المعلومات والنصائح القيمة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

اهدي ثمرة جهدي المتواضع:

✚ لمن أحمل اسمه بكل فخر....و من أفقده....و من يرتعش قلبي لذكره و من أودعني

أهديه هذا البحث....والذي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

✚ إلى من سقتني قطرة حب وكانت سندي وقوتي..... والدتي الحبيبة حفظها الله وأطال في

عمرها

✚ إلى القلب الكبير والأمل والتفاؤلخالي رشيد وخالي عبد القادر.

✚ إلى القلوب الطاهرة ورياحين حياتي...أخواتي زهور وسلمى وصوفيا ... وأولادهم.

✚ وإلى إخوتي يوسف وقادة وعمي الطاهر.

✚ وإلى كل من أماني ومروى ومريم ووحيدة ودنيا وفاطنة.

✚ إلى جميع أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا وكل من يحمل لقب مخلخل و عباسي.

✚ وإلى كل من وقف جنبي.

✚ وإلى جميع طلبة ماستر مالية و تجارة دولية دفعة 2018.

وفي الأخير أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم نافعا يستفيد منه جميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

الملخص:

ما نستهدفه من هذه الدراسة قياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري، حيث وجدنا خلال هذه الدراسة ان الدينار الجزائري تعرض لعدة تخفيضات من قبل السلطات النقدية نظرا لعدة أهداف من بينها تحسين وضعية الميزان التجاري وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني الجزائري، خاصة الميزان التجاري وهذا نظرا لكون الصادرات التي تغزوها قطاع المحروقات هي خارج نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة وهذا لكونها مقومة بالدولار الأمريكي، كما ان سياسة التخفيض تأثر بالسلب على الواردات التي تزيد قيمتها نظرا لانعدام الإنتاج المحلي والطلب على المنتجات الأجنبية.

ويمكن القول أن سياسة تخفيض الدينار الجزائري أدى إلى تدهوره وجعله يصنف في قائمة أسوأ العملات وذلك بانخفاض قيمته.

الكلمات المفتاحية

سعر الصرف، ميزان التجاري، الدينار الجزائري، تخفيض قيمة العملة.

Abstract

The objective of this study is to measure the effect of the devaluation of the Algerian dinar on the balance of trade. We found through this study that the Algerian dinar was subjected to several reductions by the monetary authorities due to several objectives, including improving the trade balance and the refore improving the situation of the balance of payments.

The results of this study indicate that the devaluation of the Algerian dinar did not have a significant impact on the Algerian economy, especially the trade balance, and this is because the exports that are invaded by the hydrocarbons sector, which is outside the scope of the devaluation policy and that is because it is denominated by US dollars. in other hand, the increase in the value of imports due to lack of domestic production and the rise in the demand for foreign products.

It can be said that the policy of reducing the Algerian dinar has led to its deterioration and make it classified in the list of the worst currencies.

Keywords

Exchange rate, trade balance, Algerian Dinar, devaluation.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	ملخص الدراسة باللغة العربية
	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار العام لسعر الصرف وسعر الصرف في الجزائر
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه وأهميته
3	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
3	الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف
6	الفرع الثالث: أهمية سعر الصرف
7	المطلب الثاني: خصائص ووظائف سعر الصرف وطرق تسعييره
7	الفرع الأول: خصائص سعر الصرف
9	الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف
9	الفرع الثالث: طرق تسعير الصرف
10	المبحث الثاني: تحديد سعر الصرف والأنظمة والنظريات المفسرة له

10	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
10	الفرع الأول: عوامل اقتصادية
12	الفرع الثاني: العوامل غير اقتصادية
13	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف
13	الفرع الأول: نظام الصرف الثابت
15	الفرع الثاني: نظام الصرف المعووم
16	الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف
17	المطلب الثالث: نظريات المفسرة لسعر الصرف
17	الفرع الأول: نظرية تكافؤ القوة الشرائية
20	الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
20	الفرع الثالث: نظرية التنبؤات بأسعار الصرف
21	المبحث الثالث: نظام الصرف في الجزائر
21	المطلب الأول: مراحل نظام الصرف في الجزائر
21	الفرع الأول: المرحلة من 1964 – 1994
23	الفرع الثاني: المرحلة ما بعد 1994
25	الفرع الثالث: الدينار الجزائري مستقبلا
26	المطلب الثاني: مخاطر الصرف ونظام الرقابة على سعر الصرف في الجزائر
26	الفرع الأول: مخاطر الصرف
29	الفرع الثاني: مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي
30	الفرع الثالث: الرقابة على الصرف في الجزائر
34	خلاصة الفصل
35	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري والميزان التجاري في الجزائر

36	تمهيد
37	المبحث الأول: عموميات حول الميزان التجاري
37	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
37	الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات
43	الفرع الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
45	الفرع الثالث: أسباب وطرق تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات
47	المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري
47	الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري
48	الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري
49	الفرع الثالث: أهمية الميزان التجاري
49	المطلب الثالث: حالات الميزان التجاري والعوامل المؤثرة عليه
50	الفرع الأول: حالات الميزان التجاري
50	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
52	المبحث الثاني: واقع الميزان التجاري
52	المطلب الأول: علاقة الميزان التجاري بالمتغيرات الاقتصادية
52	الفرع الأول: علاقة الميزان التجاري بسعر الصرف
52	الفرع الثاني: علاقة الميزان التجاري بالتضخم
53	الفرع الثالث: علاقة الميزان التجاري بالاستثمار الأجنبي المباشر
54	المطلب الثاني: الميزان التجاري في الجزائر
54	الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري الجزائري
55	الفرع الثاني: مشاكل التجارة الخارجية في الجزائر
57	خلاصة الفصل

58	الفصل الثالث: تحليل أثر تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري على الميزان التجاري
59	تمهيد
60	المبحث الأول: سعر الصرف والميزان التجاري
60	المطلب الأول: سعر صرف الدينار الجزائري
60	الفرع الأول: تطور سعر الدينار الجزائري للفترة (1990-2016)
61	الفرع الثاني: تخفيض سعر صرف عملة الدينار للفترة (1990-2016)
63	المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري
63	الفرع الأول: تحليل وضعية صادرات في الجزائر
66	الفرع الثاني: تحليل وضعية واردات الجزائر
67	المطلب الثالث: الإطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
67	الفرع الأول: مفهوم تخفيض العملة
71	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري للفترة 1990-2016
71	المطلب الأول: النموذج والبيانات المستعملة في الدراسة 1990-2016
71	الفرع الأول: الصياغة الرياضية للنموذج
72	الفرع الثاني: تحديد البيانات المستخدمة
74	المطلب الثاني: طريقة اختبار النموذج
75	الفرع الأول: اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك
76	الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى OLS
76	الفرع الثالث: J-curve
77	المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية
78	الفرع الأول: نتائج اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك

79	الفرع الثاني: نتائج اختبار المربعات الصغرى OLS
80	الفرع الثالث: نتائج اختبار منحنى J-(J-curve)
83	خلاصة الفصل
85	الخاتمة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفرق بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن	16
2	الدول الزبونة للجزائر	64
3	الدول الموردة للجزائر	66
4	الفرق بين الانخفاض والتخفيض	68
5	اختبار جذر الوحدة لاستقراره سلسلة سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري باستخدام اختباري ADF و PP	77
6	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	78
7	نتائج طريقة المربعات الصغرى OLS	79

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	هيكل ميزان المدفوعات	1
60	تطور سعر الدينار مقابل الدولار في فترة مابين 1990-2016	2
65	منحنى تطور صادرات الجزائر في الفترة 1990-2016	3
67	منحنى تطور الواردات الجزائرية في فترة مابين 1990-2016	4
73	رسم بياني لرصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2016	5
73	رسم بياني لتغير في رصيد الميزان التجاري الجزائري 1990-2016	6
74	رسم بياني لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1990-2016	7
74	رسم بياني لتغير في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1990-2016	8

مقدمة

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي تتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، حيث انه كان سابقا يتحدد انطلاقا من العلاقة بين المقابل الذهبي للعملة مقارنة مع العملات الأخرى، وفي ذلك الوقت كانت أسعار الصرف تتميز بالثبات، ولكن بعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب، أصبحت هنالك عوامل أخرى تؤثر عليه من بينها التبادل التجاري بين الدولة. فسر صرف العملة يتأثر بشكل مباشر بحجم الطلب العالمي على تلك العملة، وحجم الطلب على العملة يعتمد على حجم إنتاج الدولة وما تصدره للعالم. من هنا يتبين ان سعر الصرف يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تربط بين اقتصاديات الدولة، فهو يمثل مؤشرا على تنافسية الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار، ودرجة الانفتاح على التجارة الخارجية، والتدفقات الرأسمالية.

ان الطلب على النقد هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، وان الطلب المحلي على سلعة اجنبية من دولة ما يمثل طلبا على العملة الأجنبية لتلك الدولة وذلك بقيمة هذه السلع ويمثل عرضا للعملة الوطنية بنفس هذه القيمة، ومن هنا تتجلى أهمية سعر الصرف في تحديد وضعية الميزان التجاري لكل دولة. فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة، وكل دولة تستعمله كمعيار من معايير تحديد النمو الاقتصادي لها، ومن بين هذه الدول، الجزائر التي تحاول اللجوء إلى التجارة الخارجية، من اجل وضع مكانة جيدة لها؛ ضمن خريطة الاقتصاد العالمي، ولكن هيكل التجارة الخارجية للجزائر مبني أساسا على صادرات قطاع المحروقات الذي يمثل 93% من مجموع صادراتها، بالإضافة الى وارداتها الضخمة والمتنوعة من مواد مصنعة، نصف مصنعة، والمواد الغذائية لم يسمح للجزائر للوصول الى هدفها. ان ارتباط صادرات دولة ما بقطاع واحد يؤدي الى خلق خلل هيكلي في ميزان مدفوعاتها الذي ينتج عن انخفاض أسعار تلك المادة في السوق العالمية، وارتباط صادرات الجزائر بقطاع المحروقات خلق لها في الآونة الاخيرة عجزا كبيرا في الميزان التجاري بسبب انخفاض أسعار النفط، مما أثر سلبا على هيكل ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري ككل.

وفي النظرية الاقتصادية يمكن استعمال علاقة سعر الصرف العملة مع الميزان التجاري كآلية لمعالجة الاختلال في هيكل ميزان المدفوعات؛ حيث أن عملية تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات؛ الامر الذي يمكن من التخلص من العجز في الميزان التجاري، وبالتالي في ميزان المدفوعات. وقد انتهجت الدولة الجزائرية هذه الآلية، في محاولتها خلق توازن في الميزان التجاري، والتخلص من الأزمة الناتجة عن الصدمة القوية جراء سعر النفط الذي واصل حركته التنازلية، فهو يعتبر اقتصاد

الجزائر الرئيسي، الذي تخلق منه ثروة للخزينة العمومية، وكلما انخفضت أسعار النفط زادت حدة هذه الازمة على الاقتصاد الجزائري. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي هل نجحت الجزائر في انتاجها لهذه السياسة؟

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ولمعالجة هذا الموضوع، يمكن طرح الإشكالية التالية:

🇩🇿 ما مدى تأثير تخفيض القيمة الخارجية للعملة الجزائرية على الميزان التجاري؟

الأسئلة الفرعية:

ولإحاطة بالموضوع طرحنا التساؤلات التالية:

- 1- كيف تتعامل الجزائر مع صادراتها و وارداتها؟
- 2- ما العلاقة بين تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري مع الميزان التجاري؟
- 3- هل استفادت الجزائر من هذه العملية الاقتصادية؟

الفرضيات:

من خلال ما سبق وتبعا للتساؤلات السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- 1- تحاول الجزائر تشجيع صادراتها خارج قطاع المحروقات والحد من الواردات لخلق اقتصاد قوي ونشط.
- 2- تعمل الدولة الجزائرية بتخفيض قيمة عملتها من اجل خلق التوازن في الميزان التجاري.
- 3- استفادت الجزائر من عملية تخفيض قيمة العملة الخارجية ضئيل او محدود.

2. أسباب اختيار الموضوع:

- الدور الحيوي الذي يلعبه سعر الصرف في الاقتصاد الدولي.
- معرفة مدى ارتباط الميزان التجاري بسعر الصرف.
- تطرق لأهداف الجزائر في التعامل مع الصادرات والواردات
- معرفة تأثير تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري ومدى استفادة الاقتصاد الجزائري من هذا التخفيض.

3. أهداف الدراسة: تتجلى أهداف البحث فيما يلي:

- تعرف على مفاهيم سعر الصرف وتحديد أهم نظريات المفسرة لسعر الصرف.
- التعرف على هيكل الميزان التجاري الجزائري ومدى ارتباطه بسعر الصرف.
- دراسة وتفسير أثر تخفيض الدينار الجزائري على ميزانها التجاري
- محاولة تقديم توصيات للقضاء على أزمة اختلال ميزان التجاري

4. صعوبات البحث: وتتمثل في

- الموضوع شاسع وتعدد الجوانب فيه
- توفر البيانات الرقمية حول المتغيرات
- صعوبة استخدام البرنامج الرقمي (Eviews)

5. المنهج المتبع:

جمعت هذه الدراسة بين المنهج النظري الذي اعتمدته الفصلين الأول والثاني للربط بين متغيرات الدراسة بالإضافة الى المنهج الاحصائي القياسي الذي اعتمدناه في الدراسة القياسية للفصل الثالث، حيث سنستخدم البيانات الإحصائية للمتغيرات موضوع الدراسة وبرنامج Eviews وهذا من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل مدى تأثير خفض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري.

6. الدراسات السابقة:

- دراسة سلامة نجاح: تأثير قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012
في الفصل الاول قامت الباحثة بسرد كل ما يتعلق بسعر الصرف، اما في الفصل الثاني تتحدث عن الاطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، والفصل الأخير تعطي دراسة تطبيقية حول تأثير تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري، ومن خلال هذا البحث توصلت الطالبة الباحثة الى سياسة المالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف، و بناء اقتصاد قائم على تنوع النشاطات.

- دراسة منهوم بلقاسم: أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، 2013/2012، في الفصل الأول قدم الباحث أفكار مهمة عن نظام النقد الدولي وميزان المدفوعات، اما في الفصل

الثاني تحدث عن نظريات و سياسات سعر الصرف، و في الفصل الثالث أعطى دراسة تطبيقية لأثر تخفيض العملة على ميزان التجاري، حيث انه توصل من خلال بحثه وجود حلول من اجل نجاح سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري يجب تعزيز استقلال البنك المركزي كسلطة نقدية يمكن أن يساعد الدولة على تحقيق هذه الأهداف.

7. **هيكل وتقسيمات الدراسة:** لغرض الإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاث فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول لسعر الصرف وسعر الصرف في الجزائر، فقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، والمبحث الأول يتمثل عموميات حول سعر الصرف الذي قسم إلى مطلبين؛ ويتمثل المطلب الأول في مفهوم سعر الصرف، أنواعه، وأهميته. أما في المطلب الثاني يشمل كل من خصائص سعر الصرف، أشكاله، وأهم وظائفه. وفي المبحث الثاني الذي يحتوي على ثلاث مطالب فالمطلب الأول تمحور على كيفية تحديد سعر الصرف، في المطلب الثاني تم التطرق لأنظمة سعر الصرف والمطلب الثالث ارتكز على النظريات المفسرة لسعر الصرف. أما في المبحث الثالث الذي احتوى على نظام الصرف في الجزائر إذ تضمن المطلب الأول على مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر، وفي المطلب الثاني قمنا بالتعرف على مخاطر الصرف وشرح الرقابة على الصرف في الجزائر.

• أما في الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري والميزان التجاري في الجزائر والذي قسم إلى مبحثين ففي المبحث الأول تضمن عموميات حول الميزان التجاري، إذ قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول جاء بعنوان ماهية ميزان المدفوعات حيث تضمن تعريف ميزان المدفوعات، وتوازنه واختلاله، وأسباب وطرق تسوية اختلاله، اما المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري الذي تميز بمفهومه وأقسامه؛ وفي المطلب الثالث تطرقنا إلى حالاته سواء في العجز أو الفائض، وأهم أقسامه، إضافة إلى ذلك وضعية الميزان التجاري في الجزائر. وتوجهنّا إلى المبحث الثاني الذي تعنون بواقع الميزان التجاري، حيث تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى: المطلب الأول الذي خصص فيه علاقة الميزان التجاري بالمتغيرات الاقتصادية، والمطلب الثاني اهتم بوضعية الميزان التجاري في الجزائر

• وفي الفصل الثالث المتعلق بالدراسة التطبيقية لأثر تخفيض قيمة العملة الخارجية الجزائرية على الميزان التجاري حيث حاولنا التطرق من خلاله إلى مبحثين، ففي المبحث الأول قمنا بدراسة حول سعر الصرف والميزان التجاري، ومن خلاله قسمنا المبحث إلى: المطلب الأول يحتوي

على سعر الصرف الدينار الجزائري، والمطلب الثاني تمحور حول تحليل الميزان التجاري في الجزائر. وقمنا بتخصيص المطلب الثالث لأثر تخفيض قيمة العملة الخارجية الجزائرية على الميزان التجاري. أما في المبحث الثاني تم دراسة بطريقة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة الخارجية الجزائرية على الميزان التجاري.

الفصل الأول

الإطار العام لسعر الصرف وسعر الصرف
في الجزائر

تمهيد:

نرى أن كل دولة تتميز بمعاملاتها الاقتصادية الخارجية كالتجارة الدولية، التي تختلف عن التجارة الداخلية، نظرا لاستخدامها العملات الأجنبية، لذلك نجد أن سعر الصرف له دور فعال في عملية التبادل بين الدول؛ فهو مقياس يتخذ لقياس قيمة العملات بين بعضها. إذن تكمن أهميته في اعتباره الوسيط الذي يتم عن طريقه شراء وبيع العملات.

فمن خلال هذا الفصل، سنحاول التعرف على معظم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول ماهية سعر الصرف، وفي المبحث الثاني عرض لكيفية تحديد سعر الصرف والأنظمة والنظريات المفسرة له، أما المبحث الثالث والأخير فسنطرق إلى نظام الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

ان سعر الصرف له أهمية كبيرة؛ في استخدامه في المعاملات الاقتصادية، التي تقوم عليها الدول، وذلك لتسوية المدفوعات الدولية، ومن هنا نجد أن الدول في ضرورة لاستخدامهم عملية الصرف من أجل تسهيل كل العلاقات التجارية الدولية التي تستعمل فيها العملات الأجنبية.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أهم المعلومات الخاصة بسعر الصرف

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه وأهميته

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على مفهوم سعر الصرف وأنواعه وأهميته

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يوجد العديد من تعاريف سعر الصرف، حيث نذكر أهمها:

يعرف سعر الصرف من جانب آلية العرض والطلب على أنه: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".¹

ويمكن تعريفه على أساس أنه: "عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنًا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية"²

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يصنف سعر الصرف وفقا لمعايير مختلفة لعدة أنواع حيث نذكر فيما يلي أهم هذه الأنواع:

أولا-سعر الصرف الاسمي (Nominal Exchange Rate)

يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي بشكل يومي، وبالتالي فهو يعبر عن الوجه النقدي لسعر الصرف. فهو يمثل مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده لعملة ما

¹ د/محمد يونس محمد، ود/علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، 2009 ص 279

² د/عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2016

تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة¹، وبالتالي يمكن فهو يمثل سعر العملة الأجنبية بدلالة عملة محلية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، وينقسم إلى:

- **سعر صرف رسمي:** أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- **سعر صرف موازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، حيث يوجد أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس الوقت.

وتحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي) الذي يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، كما يتغير سعر الصرف الاسمي حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ثابتاً أو مرناً. إلا أنه كان لا يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة نظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية.

ثانياً- سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate)

ينقسم سوق السلع إلى سوق محلي وسوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف، يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية. وبالتالي فهو يقيس القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الوطنية ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين قدرة الدولة التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية. فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي أي انخفضت عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، والعكس صحيح. كما عرف أيضاً سعر الصرف الحقيقي على أنه "السعر المحلي للسلع التي تدخل في ميدان التجارة الدولية"، فسعر الصرف الحقيقي ما هو إلا سعر الصرف الاسمي معدلاً بمؤشرات الأسعار النسبية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض. وتعديل سعر الصرف الاسمي

¹ لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2010، ص 120.

بمعدلات التضخم ينتج عنه مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات (أي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد المحلي).¹

ثالثا-سعر الصرف الفعلي (Effective Exchange Rate)

يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة.²

رابعا-سعر الصرف الحقيقي الفعلي (Real Effective Exchange Rate)

الواقع سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على ثنائية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، أي مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية ويحسب ثمن تأجيل التسليم أو تكلفة فترة الانتظار على أساس أسعار الفائدة على العملات بين السوق الوطني وسوق الصرف الدولي قصير الأجل.³

خامسا-سعر الصرف المتوازن (Equilibrium Exchange Rate)

يقصد به ذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبالتالي هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، وبذلك نجد أنه مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة ويكون متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. فيتوقف سعر

¹ د/ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق ص 20 - 21.

² نفس المرجع السابق ص 22 - 25

³ منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة وهران، دفعة 2012/2013، ص 49.

الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية منها: معدل نمو الدخل الوطني، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغير في سعر الفائدة اتجاه الطلب على النقود.¹

سادسا-سعر الصرف الآجل²

يقصد به القيمة الحالية لسعر الصرف الذي سيتحدد في أي فترة في المستقبل، ويمكن التعبير عنه على أساس أنه ثلاث عوامل هي: سعر الصرف الحاضر، معدل الخطر أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة والقيمة الحاضرة لسعر الصرف. شروط التحجب، ويقصد بها عدم وجود قيمة صفرية طبقا لشرط عدم تساوي القيمة الحاضرة مع القيمة الآجلة، تنشأ تلك الأسعار كنتيجة التعاقدات الآجلة،

فتتم عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، وتستعمل عمليات الصرف الآجل لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات.

سابعا-سعر الصرف الفوري

يقصد به سعر الصرف الحالي الذي يعتمد عليه المتعاملون في إبرام الصفقات.

الفرع الثالث: أهمية سعر الصرف

يشترك سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي الاقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول: وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع، بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية بشكل مرضي وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدول وما يترتب عن ذلك من تحقق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة والنمو بشكل عام، ومن

¹ صالح أويابة، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم

التجارية تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010/2011 ص 19

² د/عبد الحميد عبد المجيد، مرجع سابق.

أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيء وغير مرضي يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه¹.

المطلب الثاني: خصائص وأهم وظائف سعر الصرف وطرق تسعيره

لسعر الصرف خصائص معينة يعتمد عليها العملاء اما لتحقيق الربح او لتجنب المخاطر، كما له وظائف مختلفة ويوجد عدة طرق لتسعيره

الفرع الأول: خصائص سعر الصرف

يتميز سعر الصرف بعدة خصائص نذكر منها عمليات المضاربة، عمليات التغطية، وعمليات التحكيم في أسعار الصرف:

أولاً-المضاربة la spéculation

يقصد بالمضاربة في سوق الصرف الآجل هو شراء أو بيع آجل للعملة، بهدف تحقيق الأرباح وذلك حسب توقعات المضاربة، أي الاستفادة من الاختلاف في سعر صرف العملة الحاضرة عن سوق الآجلة. فالمضاربة هي توقع بارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف، فإذا توقع المضارب ارتفاع أسعار صرف عملة ما فإنه يقوم بشرائها في الحاضر بهدف بيعها في المستقبل عند ارتفاعها، أما إذا توقع المضارب انخفاضاً في سعرها مستقبلاً فإنه سيقوم ببيعها الآن لغرض شرائها في المستقبل بعد انخفاض قيمتها.² إن عمليات المضاربة تقبل بل تسعى إلى مخاطر الصرف الأجنبي أو تسعى إلى الوضع المفتوح وذلك على أمل أن تتمكن من تحقيق أرباح، فلو أن المضارب توقع توقعاً صحيحاً للتغيرات في الأسعار الحاضرة في المستقبل فإنه سيحقق ربحاً وإلا فإنه سيحقق خسارة، فالمضارب يتعامل عادة في الأسواق الآجلة دون غيرها من الأسواق الحاضرة.

¹ الزهرة بن بركة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف-دراسة حالة الجزائر (1993-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة 2007 ص 3.

² لحسن جديدن، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، جامعة تلمسان، 2004، ص 3.

ثانياً- التغطية la couverture

عمليات التغطية هي التي تتم بقصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي أو تغطية وضع مفتوح.

وبعبارة أخرى الهدف من عملية التغطية هو الحماية ضد خطر الصرف الأجنبي الذي قد يتعرض إليه أحد الأعوان الاقتصاديين نتيجة التغيرات التي قد تطرأ على سعر عملة ما فالعون الاقتصادي أو الشخص الذي عليه القيام بدفع أو استلام مبالغ بعملية أجنبية في تاريخ لاحق فهو معرض للمخاطرة أي أنه سوف يتعين عليه أن يدفع أكثر أو يسلم أقل مما كان يتوقعه بدلالة العملة المحلية فمن أجل اجتناب هذه المخاطر يقوم العون لاقتصادي بعملية التغطية، هو الإنفاق على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم عادة 03 أشهر بعد هذا التاريخ.¹

ثالثاً- التحكيم² l'arbitrage

يقصد بها شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، وهذه العملية تؤدي إلى تحقيق التوازن في أسعار الصرف في الأسواق المالية في ظل التجربة التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق، والتطور الهائل في رسائل الاتصال ونقل المعلومات فيما بين هذه المراكز المالية العالمية.

والمراجعة أو التحكيم لا تلغي إمكانية تغيير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية ومن مميزاتها أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين، وتهتم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة.

وبصفة عامة فإن عملية التحكيم أو المراجعة تقوم على أساس الاستفادة من الفوارق الموجودة بين معدلات الفائدة ولا يتحقق ذلك بالبحث عن الأسواق التي تتميز بارتفاع معدلات الفائدة من أجل توجيه رؤوس الأموال نحوها من أجل توظيفها.

¹ نفس المرجع السابق

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص

الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف¹

لأسعار الصرف عدة وظائف لعل من أهمها:

أولاً-وظائف قياسية: حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية.

ثانياً-وظيفة تطويرية: أي يستخدم في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي للتجارة الخارجية.

ثالثاً-وظيفة توزيعية: ذلك لارتباط سعر الصرف بالتجارة الخارجية، حيث تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

الفرع الثالث: طرق تسعير الصرف²

هناك طريقتان لتسعير العملات: طريقة التسعير المباشر direct Quote، وطريقة التسعير غير المباشر

indirect Quote

أولاً-طريقة التسعير المباشر: تعبر عن عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية فالعملة الوطنية هي المبلغ المتغير، أما الأجنبية فمبلغها ثابت وتسمى عملة الأساس

ثانياً-طريقة التسعير غير المباشر: فهي تبين عدد وحدات العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية التي تعتبر عملة أساس، أما العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير.

¹ علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية-الإسكندرية، 2011، ص 258.

² د/ نويوة عمار، تسيير مالي دولي، مطبوعة مقدمة لسنة أولى ماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، 2013، ص 25.

المبحث الثاني: تحديد سعر الصرف والأنظمة والنظريات المفسرة له

ان سعر الصرف يتأثر بعدة عوامل التي تساهم في تحديده وتفسيره حيث نجد عدة نظريات تفسر كيف يتم تحديد أسعار الصرف، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على اهم هذه النظريات وكذا التعرف على أنظمة سعر الصرف السائدة.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يوجد عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف من بينها عوامل اقتصادية وغير اقتصادية

الفرع الأول: عوامل اقتصادية¹

أولاً-سعر الصرف والتضخم

حيث تسعى كل دولة إلى تلاقي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح المهمة احتواء تحركات الأسعار إلى أقل مستوى لها. حيث يعتبر التضخم من أخطر الاختلالات التي يصيب اقتصاديات الدول بالضعف، الذي يؤدي إلى إضعاف القدرة التصديرية للدولة نظراً لارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وارتفاع أسعار الصادرات مما يخفض من قدرة الدولة التنافسية في السوق الخارجية، وهو ما يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على تدبير التمويل اللازم للتنمية من العملات الأجنبية لذا يرتفع سعر صرف العملات الأجنبية. كما يؤثر التضخم في ثقة المواطنين والأجانب في العملة الوطنية، نتيجة لذلك تفقد العملة المحلية كونها أداة لاختزان القيم، وبالتالي يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية.

تقوم السلطات النقدية لمحاربة التضخم بتخفيض قيمة العملة المحلية لتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتخفيض المعروض النقدي من العملة المحلية وتقبيد الطلب المحلي برفع أسعار التبادل التجاري، وتسمى هذه السياسة بسياسة التصحيح على أساس سعر الصرف وهي تتضمن استخدام سعر الصرف كرابط أسمى للأسعار المحلية مع الأسعار العالمية، أي ربط العملة المحلية بعملة دولية مستقرة، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار وأنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود.

يتحدد المستوى العام للأسعار وعلاقته بسعر الصرف من خلال:

¹ د/عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 31 33

$$E = \frac{p}{p^f}$$

حيث تمثل:

- (E): سعر الصرف.
- (p): مؤشر الأسعار المحلية.
- (p^f): مؤشر الأسعار الأجنبية.

يتضح من المعادلة أن مؤشر سعر الصرف يمثل قيمة اسمية (بمعنى قيمة يعتمد على مستوى الأسعار الحالي أو المتداول). فقد يتجه المستوى العام للأسعار داخل الدولة إلى الارتفاع بشكل يفوق في البلاد الأخرى ذات وزن كبير في التجارة الخارجية لهذه الدولة مع بقاء سعر الصرف لعملة هذه الدولة على مستواه، مما يعني أن سعر الصرف لهذه العملة مجاوز لقيمتها الحقيقية، مما يساهم في إضعاف القدرة التنافسية للصادرات. كما اتجاه مستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، بما قل عنه في الدول الأخرى مع بقاء سعر الصرف لعملة الدولة على مستواه، مما يعني أن سعر الصرف لهذه أدنى من قيمتها الحقيقية.

ثانيا-سعر الصرف وسعر الفائدة

إن رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ستعمل على تهريب رؤوس الأموال الأجنبية مؤدية إلى انخفاض قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي.

وفي حال زيادة سعر الفائدة في دولة ما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال تجاه هذه الدولة مما يزيد الطلب على عملتها ويؤدي إلى زيادة سعر الصرف.

ثالثا: سعر الصرف وميزان المدفوعات

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، حيث أنه يعبر عن علاقة الدولة بالعالم الخارجي حيث يعكس العمليات والعلاقات بين العالم الخارجي ومدفوعات للدولة، ومن ناحية أخرى مدفوعات الدولة للعالم الخارجي، ومن ثم فهناك علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجري في سوق الصرف، فتمثل بيانات المدفوعات احد المصادر الهامة للمتعاملين في أسواق الصرف.

فيعتبر جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات عن العرض الإجمالي للصرف الأجنبي، بينما يشكل جانب المدفوعات الطلب الإجمالي على الصرف الأجنبي، وإذا ما تجاوزت المدفوعات المتحصلات، مما يترتب على ذلك ازدياد المعروض من العملة المحلية في سوق الصرف، ومن ثم التأثير السلبي على سعر صرف العملة والعكس إذا تجاوزت المتحصلات المدفوعات. كما يجب التفرقة بين التغيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في ميزان المدفوعات واختلاف تأثيرهما على سعر الصرف، فالعجز طويل الأجل في ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف بالتخفيض. أما التغيرات القصيرة الأجل في ميزان المدفوعات فتأثيرها يتغير تبعاً لطبيعة ومدى قوته على سعر الصرف. كما يؤثر أيضاً سياسات علاج اختلالات موازين المدفوعات على أسعار الصرف. وتختلف السياسات والإجراءات طبقاً لأنواع الاختلالات التي تصيب موازين المدفوعات، وهي الاختلال المؤقت، الاختلال الموسمي، الاختلال الدوري، الاختلال الهيكلي.

الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية¹

أولاً-الإشاعات والأخبار

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول سعر الفائدة وعرض النقود والإصدارات الجديدة للعملة من طرف السلطة النقدية وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة، فإن المتعاملين يتأثرون بكل هذه الأخبار وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان قويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

ثانياً-خبرة المتعاملين وأوضاعهم

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاؤها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، فضلا عن أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان-الأردن 2011

للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذريا في السعر ليغريهم بزيادة حجمها ويحدث العكس إن كانت قليلة.

ثالثا- الاضطرابات والحروب

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف. حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

يوجد عدة أنظمة يخصص بها سعر الصرف وكل دولة تختار سعر صرف مناسب يساعدها

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت¹

أولاً- مفهوم نظام الصرف الثابت: تتميز أسعار الصرف الثابتة بنظام الذهب لأنه نظام نقدي يلعب فيه الذهب دوره الرئيسي في تحديد قيمة العملة؛ ووسيط للتبادل.

ولكي يتحقق تشغيل نظام الذهب على المستويين المحلي والدولي يقتضي توافر شروط معينة، نذكر منها:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن وعيار معين من الذهب وهذا الشرط هو الذي أعطى للذهب سعره الرسمي.
- توافر حرية كاملة في سك الذهب دون تكلفة وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين السعر السوقي والسعر القانوني للذهب.
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب وبالعكس بلا قيد ولا شرط

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل بيروت، ص 74 .

- اشتراط عدم وجود قيود على تصدير واستيراد الذهب من الخارج، وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين سعر الذهب في الداخل وسعره في الخارج.

ومن هنا نجد أنه نظام يتحدد في ظلّه سعر الصرف وفق ما تهدف إليه السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي للدولة المعنية والتي تتدخل في سوق الصرف لشراء وبيع العملة بما يمكن من تثبيتها عند المستوى المستهدف.

ثانيا-مزايا سعر الصرف الثابت¹

- يوفر نظام سعر الصرف الثابت ثقة في عملة البلد، باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية.
- يؤدي نظام الصرف الثابت، إلى نوع من الانضباط في السياسات الداخلية
- انخفاض تقلبات أسعار الصرف
- سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلاءم مع هذا السعر ويحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي وهو موجود نوعا ما على الدوام

ثالثا-عيوب سعر الصرف الثابت²

- مثلما تضمن سعر الصرف الثابت على مزايا فتضمن كذلك على عيوب ومن بينها ما يلي:
- مهما كان سعر الصرف، فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي، أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.
- في حالة الربط بعملة وحيدة، قد يحدث تحويل في الخيارات من طرف الأجانب وهو الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة؛ ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد.
- في حالة الربط بسلة عملات، انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسية النقدية والمالية لبلد هذه العملة.

¹ سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

تخصص مالية واقتصاد دولي 2013، ص 26.

² نفس المرجع السابق.

- ضرورة أن تكون الاحتياطات من العملة الأجنبية كبيرة

الفرع الثاني: نظام الصرف المعموم¹

أولاً- مفهوم نظام الصرف المعموم: هو النظام الذي يتحدد في إطاره سعر صرف عملة الدولة المعينة انطلاقاً من تفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف.

أي أنه عبارة عن نظام يترك سعر الصرف حراً، عن طريق تحديد سعر صرف كل عملة بالنسبة لل عملات الأخرى دون تدخل السلطات النقدية للدولة، ولكن نجد أن هذا الأمر مستحيل لأنه لا يوجد سلطة نقدية لا تتدخل في سعر صرف عملتها

ثانياً- مزايا نظام الصرف المعموم²

- السياسات النقدية والضريبة تكون مرنة.
- عدم حاجة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة.
- في حال حدوث اختلالات في المدفوعات فإنه من الممكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلاً من تغيير العرض النقدي.

ثالثاً- عيوب نظام الصرف المعموم

- انخفاض الثقة في العملة.
- خطر الانقلاب الكبير لسعر الصرف، الأمر الذي يكون له انعكاس سلبي على التجارة الدولية.
- عدم استقرار قيمة احتياطات الصرف وما يترتب عنها من خسائر بالنسبة للمديونية الخارجية والتي من شأنها أن تعيق عملية التنمية.

¹ د/جمال الدين برقوق ود/ مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016 ص107

² أنواع سعر الصرف وكيفية تحديده، /: <http://www.icn.com/ar/studies/2013/01/21>

رابعا- الفرق بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن¹

الجدول رقم (1).

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن	
• يكون البنك المركزي مستعدا لتوفير النقد الأجنبي • يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد الأجنبي للإبقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة.	• لا يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد أجنبي، • قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة.	الأسس

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف

أولاً- مفهوم نظام الرقابة: هو نظام يعتمد على التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.

وجوهر الرقابة على الصرف، توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة.

حيث يترتب على العمل بالرقابة على أسعار الصرف الشروط التالية:

- يبقى سعر صرف العملة المحلية مرتفعا.
- يبقى سعر صرف العملة الأجنبية منخفضا بالقاس إلى العملة المحلية، الأمر الذي يحد من صادرات البلد المعني.

¹ سعود جايد، مشكور العمري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص 100.

- يبقى مستوى المعاملات الدولية منخفضاً، ويعود ذلك إلى النقص في كمية الإيرادات بالعملة الأجنبية وضرورة توزيع العملة على الواردات والمعاملات الأخرى.¹

ثانياً-أهداف نظام الرقابة على الصرف²

- الرقابة على الصرف يعالج خلل ميزان المدفوعات، وذلك لإجراء للحد من الطلب على الواردات.
- بعض الدول تفرض الرقابة على الصرف تقلل التحركات غير المرغوبة في رؤوس الأموال وتحقيق بعض الاستقرار في القيمة الخارجية لعملاتها.
- يستعمل أسلوب الرقابة على الصرف بغية الحصول على بعض الإيرادات للخرزاة العامة، عن طريق الفرق بين شراء العملات الأجنبية من المواطن بسعر أقل وبيعها له بسعر أعلى.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة سواء بعدم الترخيص والسماح بالصرف لتمويل استيراد يلح مثيلة أو بفرض سعر صرف مرتفع للعملات الأجنبية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية أن تفسر اختلاف الأسعار بين الدول ومن أهم هذه النظريات تكافؤ القوى الشرائية، نظرية تعادل أسعار الفائدة ونظرية التنبؤات بأسعار الصرف.

الفرع الأول: نظرية تكافؤ القوة الشرائية³

تشير قانون السعر الموحد إلى أن جميع السلع يتوجب أن تباع بنفس السعر في مختلف الدول العالم، من هذا المنطلق جاءت نظرية تكافؤ القوى الشرائية لتؤكد على أن العملة الواحدة يكون لها نفس القوة الشرائية في جميع دول العالم، وعليه تبعا لهذه النظرية فإن سعر الصرف الاسمي بين عمليتي دولتين هو عبارة عن النسبة بين المستويات العامة للأسعار في كلا البلدين.

د/ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2003 ص 115

1

² د/ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 160

³ الدكتور قشاري يسمينه، محاضرة أسعار الصرف الأجنبي، 2018

أولاً-الصيغة المطلقة للنظرية¹

إن النظرية المطلقة لنظرية تكافؤ القوة الشرائية هي نسبة السعيرين البلدين. أي سعر الصرف سوف يوازن مساوياً لنسبة مستوى الأسعار في الخارج ومستوى الأسعار في الداخل وبالتالي هو يعتمد على قانون السعر الواحد في إطار المقارنة الدولية، فالوحدة النقدية للبلد المعني تخول الحصول على السلع والخدمات في الداخل بنفس القدر الذي تمكن من الحصول عليه في الخارج بعد تحويل النقد الوطني إلى نقد أجنبي في سوق الصرف.

وتشترط هذه الصيغة انعدام جميع الحواجز والعراقيل ضد المبادلات التجارية من حواجز جمركية، مصاريف نقل إضافة إلى اشتراطها لمجانبة المعلومات وتوفرها بين الدول.

ونعبر عن هذه العلاقة حسابياً كالآتي

$$e = p/p^* \dots \dots \dots (1)$$

$$p = e.p^* \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

e : سعر الصرف التوازني

p^* : مستوى الأسعار الأجنبية

p : مستوى الأسعار المحلية

ثانياً: الصيغة النسبية للنظرية

إن هذه الصيغة أكثر تهديداً فهي تفرض أن التغير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسباً مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن، أي فترة الأساس وفترة أخرى لاحقة.

وتبنى هذه الصيغة على الفرضيات التالية:

¹ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهج اللبناني 2001 ، ص216.

- وجود تدفقات رأس المال.
- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
- إيصال المعلومات بحرية

إن هذه الصيغة تهتم بتحديد سعر الصرف بين فترتين مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم للأسعار سواء المحلية أو الأجنبية، ففي حالة نموذج اقتصاد مكون من بلدين "أ" و "ب"، فإن البلد "أ" سترتفع وارداته من البلد "ب" نتيجة انخفاض الأسعار في هذا الأخير، كذلك فإن صادرات الدولة "أ" ستخفض نتيجة الأسعار المرتفعة و بالتالي يحدث عجز في الميزان التجاري للبلد "أ" وهكذا يؤدي هذا الوضع في النهاية إلى أن نتيجة سياسة البلد "أ" تؤدي تخفيض قيمة عملته بالنسبة للبلد "ب" وتظهر حالة جديدة (سعر صرف جديد) للتعاادل بين العملتين.

تطبق هذه الصيغة لإعادة الحساب عندما تكون الأسعار المحلية والأجنبية غير متساوية لكن مستقرة عبر الزمن ويمكن صياغتها رياضيا كآتي:

$$\frac{IP_D}{IP_E} = \frac{C_{t1}}{C_{t0}} \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

C_{t1} : سعر الصرف الجديد (فترة $t1$)

C_{t0} : سعر الصرف القديم (فترة $t0$)

IP_D : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الخارج.

IP_E : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الداخل

$$\frac{\text{سعر الصرف الجديد}}{\text{سعر الصرف القديم}} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأصل}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية}}$$

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة¹

تعمل نظرية تعادل أسعار الفائدة على تفسير تغيرات أسعار الصرف على المدى القصير من خلال التركيز على تدفقات رؤوس الأموال التي تحددها أسعار الفائدة محليا ودوليا، اختلاف معدلات الفائدة على توظيف الأصول المالية هو ما يدفع المستثمرين إلى البحث عن المردودية الأكبر لتوظيف رؤوس أموالهم، لكن ذلك لا يجب أن يلغي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تقلب سعر صرف عملة التوظيف.

و بالتالي إذا اعتبرنا معدل الفائدة على الودائع بالعملة المحلية i^D ومعدل الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية i^F وسعر الصرف الآني للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية هي e_t وسعر الصرف الآجل هو e_{t+1} فوفقا لهذه النظرية نجد:

$$e_{t+1} - e_t = i^F - i^D$$

من هنا يمكن القول ان التغير في سعر الصرف كان نتيجة للاختلاف في سعر الفائدة بين مختلف الدول، حيث ينتج عن اختلاف سعر الفائدة بين الدول حركة رؤوس الأموال في اتجاه الفائدة الأعلى ما يشكل طلب كبير على العملة المعنية وبالتالي يرتفع قيمتها، وبالتالي مع مرور مدة معينة يصبح نسبة الفرق بين سعر الفائدة المحلي والخارجي يساوي نسبة التغير في سعر الصرف بين عملتين.

الفرع الثالث: نظرية التنبؤات بأسعار الصرف²

تولي هذه النظرية أهمية كبيرة إلى دور التنبؤات في تحديد أسعار الصرف و يتبناها كل من: (J.Frenkel , P.Eimzig) ويتمثل جوهر هذه النظرية في تقلبات سعر الصرف وخاصة اتجاهاتها المستقبلية تتوقف على التنبؤات والتوقعات المتعلقة بالعرض والطلب ومعدلات الفائدة في المستقبل وليس على الأسعار الفورية ومن حيث التطبيق تعتمد النظرية على مقارنة تغيرات انحراف معدلات الفائدة اليومية وتغيرات انحراف أسعار الصرف اليومية خصوصا بالنسبة للمعاملات اليومية بين دولتين و عملتين وقد أثبتت الدراسات أن مستوى تغيرات الصرف أعلى بكثير من مستوى تغيرات معدلات الفائدة.

¹ الدكتور قشاري يسمينه، محاضرة أسعار الصرف الأجنبية، 2018

² د/ عبد الحميد عيد المجيد، مرجع سابق ص 42

المبحث الثالث: نظام الصرف في الجزائر

المطلب الأول: مراحل نظام الصرف في الجزائر

لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:

الفرع الأول: المرحلة 1964-1994¹

خلال هذه المرحلة اختلف نظام الصرف في الجزائر حيث مر بثلاث فترات تتمثل فيما يلي:

أولاً-فترة 1964-1970

في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك، و لقد كان النظام النقدي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيرا باتفاقيات بريتين وودز ، فلقد حددت آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية سبب ضعفها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخططات الرباعي الأول 1970-1973 و بعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، كما أنها تتوفر وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية. هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: الحرية، نظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

¹ أ. د شعيب بونوة، أ-خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان- 2011 ص ص 121. 129.

ثانيا-فترة 1971-1987

تميزت هذه الفترة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بريتين وودز وعن تعويم أسعار الصرف ثم اتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

فبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 وظهر معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة، حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة.

إن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من مستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشروع في 1966. فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية. وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري. فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987.

ثالثاً-فترة 1988-1994

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، وخاصة ميزان المدفوعات، كما

ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية لسنة 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 والتي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي. مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات اقتصاد وطني. تهدف إلى الانتقال التدريجي و بخطى سريعة من الاقتصاد المخطط و المسير مركزيا إلى الاقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية و الخارجية للدينار، من أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات وفي هذه الأثناء تم البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 "حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17,7 دج/\$ في نهاية مارس 1991".

واستقر هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 بتاريخ 30 /09 /91 وفقا لاتفاقية FMI وبهذا التخفيض بلغ معدل الصرف 22,5 دج/\$ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994.

حيث في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق بعد سقوط الاشتراكية قدمت السلطات العمومية للبنك المركزي وظيفتين أساسيتين هما: المراقبة على الصرف وتعديل الاقتصاد، وفي هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية حرصت على تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض استقرار قيمة الدينار كما حاولت التخفيف من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري بتقريب قيمته الرسمية من قيمته الحقيقية.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد 1994¹

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع FMI. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40,17 % وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990. وما بين 25% و 30% ما بين 1991، 1993.

¹ نفس المرجع، ص 124.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين أبريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 و2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا ماليا وهذا منذ أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، وهذا الإجراء بهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء. مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري حوالي 11%، وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7,5% في سنة 2005 أما في 2006 انخفض و بقي هكذا في تفاوت، حيث في 2008 وصل 98.33 دج/\$.

لكن لم يكتف بهذا التخفيض فقد عرفه مرة أخرى خلال سنة 2012، وذلك نظرا لاستخدام السلطات الجزائرية عملية انخفاض سعر الصرف كإجراء يساعد في كبح نمو الواردات (65% منها مصدرها منطقة اليورو).

الواردات لم تتوقف بل واجهت نموا مفرطا في الجزائر خلال سنة 2014 بقيمة 58.33 مليار دولار والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات. والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته وهذا يعود على الإنتاج الوطني ومعدلات الإنتاجية التي تتراجع من عام لآخر، فأصبحت الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من مختلف السلع و الخدمات؛ حيث قدرت الأوراق النقدية في جوان 2015 بـ 3925.5 مليار دج. ومن هذا كله نجد نظام الصرف في الجزائر خلال الفترات الأخيرة هو نظام "التعويم الموجه" كخيار جديد لسياسة سعر صرف الدينار؛ حيث يفترض أن يتم تحديد سعر صرف الدينار في سوق الصرف وفقا لقوى العرض والطلب. ولا يزال هذا النظام مستمرا حتى الآن.¹

¹ عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال-مقال-، كلية العلوم الاقتصادية ؛ جامعة جيجل/ الجزائر، 2015 ، ص 5.

وهكذا نستنتج من خلال المراحل السابقة تعرفنا على نظام الصرف في الجزائر وتطوراته الأساسية التي عرفها منذ السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام صرف الثابت والمرتبط بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف مابين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لمعظم صادراتنا الجزائرية تقيم بالدولار ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض و الطلب على العملة الوطنية، مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.¹

الفرع الثالث: الدينار الجزائري مستقبلا

في ظل استمرار الجزائر على النفط كمصدر رئيسي للدخل وعدم وجود أي آفاق واعدة للقطاع غير النفطي في المدى المنظور؛ فإنه يتوقع عموما سيناريو من "الانخفاض المستمر والتدريجي" في قيمة الدينار سواء الداخلية أو الخارجية.

فلا شك القدرة الشرائية للدينار ستعرف مزيدا من الانهيار في ظل زيادة الطلب على السلع والخدمات مستقبلا (لزيادة عدد السكان) والتي يقابلها ضعف وتدهور معدلات الإنتاج والإنتاجية وبالتالي بقاء الظاهرة التضخمية ملازمة للاقتصاد الجزائري. ومن هذا المنطلق نتوقع إصدار أوراق نقدية جديدة بمبالغ أعلى مثل 5000 دج و 10000 دج.

كما أن قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى ستعرف مزيدا من التراجع (سواء في السوق الرسمي أو الموازي)، في ظل انخفاض أسعار النفط والتي يرجح أن تستمر لحوالي 8 سنوات بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. فانخفاض أسعار النفط يعني انخفاض مداخيل الجزائر من النقد الأجنبي (ولا سيما الدولار) وبالتالي ستخفف احتياطات الصرف لدى البنك المركزي التي يستخدمها للحفاظ على استقرار سعر الصرف الدينار عبر تدخلاته في سوق الصرف. وعليه فإن قلة المعروض من النقد الأجنبي في سوق الصرف والتي يقابلها زيادة في الطلب عليه (لأغراض تسوية الواردات)؛ سيؤدي لزيادة عرض الدينار وهذا لا محال سينعكس في انخفاض جديد في قيمته الخارجية. يضاف إلى ذلك أن استمرار تهوي أسعار النفط يعني مزيدا من استخدام

¹ أ. د شعيب بونوة، مرجع سابق ص 124

السلطات الجزائرية لسياسة تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلته مداخل النفط والوفاء بمتطلبات تمويل الميزانية العامة للدولة. ومن جهة أخرى وفي ظل الرقابة والقيود المفروضة على الصرف في الجزائر، سيكون هنالك مزيد من التوجه نحو سوق الصرف السوداء حيث يؤدي ضغط الطلب على النقد الأجنبي إلى انهيارات أكبر في قيمة الدينار.¹

المطلب الثاني: مخاطر الصرف ونظام الرقابة على سعر الصرف في الجزائر

الفرع الأول: مخاطر الصرف

أي دولة تتعرض لمخاطر الصرف التي تغير مجرى تجارتها وتعرق سياساتها النقدية، ويوجد أنواعا من هذه المخاطر، سوف نتعرف عليها

أولا-تعريف مخاطر الصرف:²

تعرف على أنها التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد المحلي الناتج عن تغيرات أسعار الصرف وهو يمس القروض والتحويلات والديون بالعملة الصعبة، وتعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها الأثر المالي لتقلبات أسعار الصرف على الصفقات، وتتسبب مخاطر الصرف الأجنبي بصفة عامة عندما تؤثر التقلبات في القيم النسبية للعملاء.

ثانيا-أنواع مخاطر الصرف³

يوجد العديد من مخاطر الصرف التي تمس كل دولة من بينها ما يلي:

• **مخاطر التي تمس المؤسسات ذات طابع تجاري:**

1. مخاطر صرف العملات: والتي تنشأ من جراء القيام بالعمليات التالية:

الصفقات التجارية مع الخارج (المتعلقة بالصادرات والواردات) لما تكون مفوترة بالعملة الأجنبية،

الصفقات المالية والبنكية التي تحدد بالعملة الصعبة (إقراض واقتراض)

¹ عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق ص 9

² د/ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 92

³ Patrice FONTAINE, gestion de risque de change, economica, 1996, p06

2. مخاطر الصرف الاقتصادية: وهي المخاطر الناتجة عن تغيرات التدفقات النقدية المستقبلية المتأثرة بتقلبات أسعار الصرف العملات الأجنبية، فالتعرض للمخاطر الاقتصادية يحدث عند اختلاف التدفقات النقدية المحققة مع التدفقات النقدية المتوقعة. وهذه المخاطر إما أن تكون مباشرة في إيرادات الشركة ومدفوعاتها المستقبلية المتوقعة بالعملة الأجنبية، وإما مخاطر غير مباشرة وتتمثل في المخاطر طويلة الأجل لأي نشاط تجاري بسبب التحركات الاقتصادية السلبية في البلد الموجود به ذلك النشاط، مما يؤدي إلى تقلب سعر الصرف الذي يؤدي إلى إفادة المستثمرين الأجانب.

• **مخاطر التي تمس البنوك والمؤسسات المالية:**

1. **المخاطر المالية (مخاطر تقلبات أسعار العملة):** من المتعارف عليه دوليا أن أسعار العملات تتغير يوميا بحوالي 1% عندما تكون الأسواق هادئة ومستقرة ولكن ينقلب الوضع لتصل نسبة التغير في الأسواق المالية يوميا إلى نسب مرتفعة؛ وعادة ما تكون البنوك لديها مراكز مفتوحة (مكشوفة). في سوق العملات الأجنبية وكلما كانت هذه المراكز كبيرة كلما كانت نسبة المخاطر كبيرة، وقد يكون البنك قام ببيع عملية معينة ولم يحمي بتغطية مركزه المفتوح؛ ويحدث أن تقلب الأسعار سلبا فيجد البنك نفسه في خسارة قد تؤدي إلى إفلاسه.
2. **مخاطر الائتمان:** وتدعى أيضا مخاطر عدم التسديد وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، بسبب إفلاسه أو عدم قدرته على التسديد.
3. **مخاطر التمويل:** وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة مرتفعة على الودائع النقدية المودعة، من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

ولتغطية هذه المخاطر السابقة يجب على كل دولة تساهم في تطبيق بعض التقنيات و من بينها ما يلي:¹

➤ **الدفع الآني "الدفع نقدا" règlement au comptant**

الدفع الآني هي الطريقة المثلى في التعامل التجاري خارج النطاق الوطني، لكن استعمالها يبقى محدودا جدا لوجود فارق زمني يفصل بين تاريخ العقد تاريخ استعمال السلع، و أيضا لغياب الثقة بين المتعاملين الأجانب وهذا ما يفرض في معظم الحالات استحالة الدفع الآني، ولغرض التقليل من التعرض المباشر لتقلبات

¹ عبد العزيز بزنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، 2016/2015، ص ص 35-36

أسعار الصرف فإنه مهم جدا تقليص المدة الزمنية إلى أقصى حد ممكن، و ذلك حسب قدرة المؤسسة على التفاوض مع الطرف الآخر عند إمضاء العقد، وعادة ما يكون التفاوض على العقد مصحوبا بتخفيضات في الأسعار كمقابل للدفع المسبق، وتقديم تسهيلات للطرفين، ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عندما تكون عملة الدفع مختلفة عن العملة الوطنية للمصدر.

➤ فتح حساب بنكي في الخارج l'ouverture d'un compte à l'étranger

تلجأ المؤسسة لهذه الطريقة في حالة ما إذا كانت تستورد وتصدر من و إلى نفس الجهة، أي الدفع والتحويل يكون بنفس العملة، و بالتالي فإن المشتري (المستورد) يدفع مباشرة في حساب المؤسسة دون تحويل المبلغ للعملة الوطنية للمؤسسة المصدرة، وتستعمل تلك المبالغ في تسديد ثمن وارداتها مباشرة بالعملة الأجنبية لتفادي خطر الصرف.

➤ اختيار عملة الفوترة:

من أجل تجنب التعرض لمخاطر الصرف، الحل الأكثر بساطة هو إصدار الفواتير بالعملة الوطنية، حيث أن هذه العملية تزيل كامل الشكوك سواء بالنسبة للمصدر أو للمستورد فيما يخص تقلبات سعر الصرف، حيث أن المصدر أو المستورد سيكون على علم بالمبلغ الذي سيحصل عليه أو سيدفعه عند أجل الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن الفوترة بالعملة الوطنية بالرغم من أنها تقلل من مخاطر التعرض لتقلبات سعر الصرف، إلا أنها ليست دائما ممكنة وهذا لتضارب المصالح بين المصدر والمستورد، حيث يفضل كل منهما إصدار الفواتير بعملة دولته، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التي تلجأ إلى هذا الإجراء لا تستفيد من التغيرات التي تطرأ على بعض العملات التي تكون في صالحها لو تم التعامل بها.

➤ المقاصة netting:

ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة للشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة، بأن تجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منها اتجاه الأخرى، دون الاحتفاظ في دفاترها بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي. وهذا الأسلوب يسمح بتخفيض عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث.

➤ المطابقة Matching:

المطابقة أسلوب تتبعه الوحدة الاقتصادية لكي تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها، في نفس المواعيد تقريبا بحيث تستخدم المبالغ المستلمة بعملة أجنبية معينة في سداد المدفوعات المطلوبة بنفس العملة

الفرع الثاني: مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي

أولا-تعريف نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي هو وضع قيود التعامل بالنقد الأجنبي وهذا من أجل تقليص الطلب المتزايد على العملات بحيث لا يزيد عما تسمح به العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات.¹

فالهدف من هذه الرقابة هو تحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية واجتتاب تدهور العملة الوطنية، لأنه تمارس عادة هذه الرقابة على الصرف عندما يكون البلد يعاني من مشاكل اقتصادية عويصة، وبالتالي مداخل من العملة الصعبة لا تغطي احتياجاته، ولأجل هذا يضع البلد المعني تنظيما شاملا يحاول من خلاله تخصيص وتوزيع الموارد من المدفوعات الخارجية حسب الأولويات، وهذا ما عملت الجزائر منذ الاستقلال تقاديا لهروب رؤوس الأموال واستعمال عقلاني للعملة الصعبة القليلة المتوفرة لتطوير الاقتصاد الوطني.²

ثانيا: مميزات نظام الرقابة على الصرف الأجنبي³

ومن بين مميزات نظام الرقابة على الصرف ما يلي:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تخضع لها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

¹ آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية-دراسة حالة (الجزائر-مصر) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة حاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص 127.

² سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1993-2006) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009/2008 ص 97

³ د/محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف-الجزائر عدد 4

- يوجد هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: الرقابة على الصرف في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تطبيق نظام الرقابة على الصرف بهدف حماية اقتصادها من الانهيار، وذلك عن طريق التحكم في سعر الصرف باعتبارها الفكرة المثلى، التي تساعد في نجاح التجارة الخارجية¹.

أولاً-خصائص نظام الرقابة على الصرف في الجزائر²

نظام الرقابة على الصرف في الجزائر يختلف عن غيره من الأنظمة حيث تفضله الجزائر عن باقي الأنظمة، حيث يعتبر هذا النظام من صلاحيات البنك المركزي الجزائري وفقا للسلطات التي يخولها القانون، يتميز بالخصائص التالية:

- صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة؛ وكذا تحقيق المبادلات الخارجية.
- الدينار الجزائري غير مسعر رسميا في سوق الصرف الدولية باعتباره غير قابل للتحويل.
- صعوبة تحديد سعر السوق التوازني نظرا لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني تتم فيه العرض بالطلب.

ثانياً-تطورات نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

تعد سنة 1990 نقطة تحول في مسار السياسة النقدية، وذلك من خلال قانون 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض الذي أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف وما أعقبه من نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 92-04 الصادر بتاريخ 1992/03/22 المتعلق بمراقبة الصرف حيث خول هذا القانون مهمة الرقابة على الصرف إلى اختصاص البنك المركزي ومن بين ما نص هذا القانون:

¹ عبد الرزاق بن زاوي، ايمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة المباحث، 2012، العدد 10، ص ص 155/156.

² بلحارث ليندة، نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2004/2005، ص 11.

• تسير الموارد من العملات الصعبة: فقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر بالاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة في الخارج؛ وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات؛ والمواد المنجمية؛ والقروض الخارجية؛ والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير و يستفيد المصدرون من حصة مداخيل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية: 50% في مجال الصيد البحري؛ المحاصيل الزراعية 20%، و في مجال السياحة 10%، و يمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصته من الإيرادات إذا نصبت صادراتها على نشاطاتها أخرى كالصناعة مثلا.

• تدخل الوسطاء المعتمدين: يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تم اعتمادها كوسيط مالي؛ وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة.

• حسابات العملة الصعبة: سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل. وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.¹

²وفي إطار هذه المراسيم كان الهدف منها تحرير التجارة الخارجية لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز جميع عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات، حيث يقوم المتعامل الاقتصادي بإتمام العمليات التجارية الخارجية على المستوى المالي وفقا للمساحة المالية ومختلف الكفالات والضمانات المعطاة من قبل المؤسسة الاقتصادية، كما يمكن لعملية التسديد المالي أن تتم نقدا أو لأجل محدد، حسب الحالة وهذا طبقا للشروط التي تراعي على العموم مبلغ وطبيعة المنتج.

ففي حالة التسديد الآجل يستطيع المتعامل الاقتصادي الاحتياط ضد مخاطر الصرف وهذا بالالتزام مع مصرفه بشراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية، وعلى هذا النحو فان عمليات التصدير تستفيد من

¹ عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق ص 156

²http://ecomedit.blogspot.com/2014/12/blog-post_93.html

نظام يتميز بالطابع الحر إذ أن مجمل المنتجات أصبحت حرة للتصدير ولا يطلب من المصدر أي التزام في ذلك ولا الحصول على أي ترخيص في هذا الشأن.

ومن هنا نشير في هذا الصدد أن الأموال من العملات الصعبة يمكن إيداعها في شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، بحيث تستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية لأجل من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، إما بالنسبة للأشخاص الاعتبارية فتستفيد ودائعها من المكافأة ابتداء من الشهر الثالث كما تضاف لهذه المكافأة علاوة ابتداء من الشهر السادس.

يستطيع أصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والامر بتحويل لها وتسديد عملياتهم التجارية مع الخارج بكل حرية، كما تسمح طبيعة هذه الحسابات للمؤسسات التجارية بتمويل وارداتها من المنتجات والمواد الأولية التي تستخدمها في الدورة الإنتاجية.

تميزت النصوص التنظيمية التي سبقت سنة 1990 بالصرامة فيما يتعلق بالاستثمارات، خاصة عدم قبول رؤوس الأموال الأجنبية بالمشاركة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية و على أساس نسبة 51/49%، مما استوجب الأمر إعادة النظر في هذه النصوص لتساير الإصلاحات الجارية، وعلى هذا الأساس أصبح مسموحا بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لغرض تمويل النشاطات الاقتصادية غير المخصصة للدولة وهيئاتها أما المخصصة لأشخاص اعتبارية معينة فيشترط فيها نص قانوني، وقد أعطى هذا التغيير في النصوص التنظيمية للصرف مرونة أكبر في هذا المجال.

ففي هذا الإطار يمكن إعادة تصدير كافة رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية و عائداتها و أرباح و فوائد، كما أنها تستفيد من كافة الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها من قبل الجزائر، من هذا المنطلق أصبح مفهوم حماية الإنتاج الوطني يحتل المرتبة الثانية، كما أصبح بنك الجزائر وبالتعاون مع السلطات العمومية يعمل على سياستين شبه متناقضتين في آن واحد: سياسة الرقابة على الصرف وسياسة فتح الأبواب لغير المقيمين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك نجد أن دور الرقابة الذي يمارسه مجلس النقد والقرض على العمليات الاستثمارية هو دور مطلق حيث بإمكانه أن يمنح الترخيص أو يرفضه و هذا بالنسبة للاستثمار المقيمين بالجزائر في الخارج إلا انه بمجرد حصول المستثمر على الاعتماد، تصبح عملية إعادة تصدير تحويل رؤوس الأموال وكل ما يلزمها عملية مضمونة.

في إطار العمليات الجارية الأخرى، تستفيد المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقانون الخاص باستثناء تلك المصدرة للسلع والخدمات، من حق الصرف بالتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية لتغطية بعض النفقات ذات الطابع المهني في الخارج، كما أن لهذه المؤسسات الحق في اقتناء تذاكر نقل جوي لأي مكان في إطار نشاطها المهني.

فيتم تنفيذ التسديدات المتعلقة بالخدمات المصاحبة لعمليات استيراد وتصدير البضائع والمعروفة بالمصاريف الملحقة من طرف المصارف دون رخصة مسبقة من أي جهة كانت، كما أن المساعدة الفنية التي تستلزم خدمات في مجال التكوين والتركييب وصيانة التجهيزات وإنشاء الجمعيات الصناعية لا تخضع لرخص مسبقة، فالمصارف المعتمدة تقوم بتنفيذ تلك التسديدات بمجرد تقديم الطلب من طرف المتعاملين الاقتصاديين إلا إن الشرط الوحيد في هذا الصدد هو توطين الصفة الخاصة بالمساعدة الفنية لدى مصرف تجاري معتمد.

من هنا، نجد أن كل القدرات على المستوى المالي (الاحتياطات من الصرف الأجنبي، خطوط الائتمان) موجهة بكيفية رشيدة نحو الاستخدامات الإنتاجية والأنشطة ذات الطابع الدائم، وقد أنشأت لهذا الغرض لجنة وزارية مكلفة بالقيادة والإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها لمدة محدودة، ويكون على عاتق المصارف التجارية بالتعاون مع بنك الجزائر تمويل العمليات التجارية التي لا يزيد مبلغها على 100 ألف دولار أمريكي.

وعلى هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتحضير الإجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات من غير المحروقات وتوزيعها حتى يتسنى للمنتجين والمتعاملين الاقتصاديين تغطية كافة احتياجاتهم من العملات الصعبة أو على الأقل شطرا هاما منها بفضل صادراتهم، إلا أنه ترك الاختيار في مجال الاستثمار بين الاستثمارات المباشرة أو الشركات المختلطة مع الأطراف الجزائرية سواء كان ذلك في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

خلاصة الفصل

يعتبر سعر الصرف النسبة التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية، فكل دولة تلجأ إليه من أجل تقوية العلاقات الاقتصادية في إطار المبادلات التجارية، عن طريق إتباعها لأنظمة الصرف المتبنية، لذلك يحتل سعر الصرف أهمية بالغة في اقتصاديات الدول باعتباره من المؤشرات التي تؤثر عليها، ولارتباطه ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية، من ناحية التصدير ومن ناحية الاستيراد، حيث نلاحظ أنه يوجد أنواعا مختلفة لسعر صرف دولة ما في سوق الصرف، وتتحدد حسب الظروف التي تمر بها.

وفي إطار عمليات الصرف نجد أنها معرضة لمخاطر عدة، فعلى كل دولة أن تكون حريصة في تجاوزها، وذلك بوضع تقنيات التحوط. كما هو الحال في نظام الصرف في الجزائر الذي مر بمراحل عدة تماشت مع مخاطر مختلفة، وساهمت بذلك الجزائر في الرقابة على صرفها، بوضع سياسات تتماشى مع المستوى المالي لها.

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي للميزان التجاري والميزان
التجاري في الجزائر

تمهيد:

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات، مع ذلك يعد من المؤشرات الهامة في رصيده، سواء بالسلب أو بالإيجاب، فهو يشير إلى قدرة الطاقة الإنتاجية لكل بلد، عن طريق المقارنة بين صادراته و وارداته.

فالميزان التجاري يتأثر بالعديد من المعاملات من بينها سعر الصرف، يمكن أن يكون التأثير تلقائيا أو عن طريق تدخل الدولة، وهذا الأخير يصدر من أجل تحقيق التوازن. وبالأخص عند تخفيض قيمة العملة، وهذا الإجراء شائع خاصة في الدول النامية، ويستخدم بهدف حماية اقتصادها عن طريق حماية المبادلات التجارية بين الدول، من أجل زيادة صادرات مع العالم الخارجي.

فمن خلال هذا الفصل نتطرق إلى أهم المعلومات حول الميزان التجاري وقد قسمناه إلى مبحثين الأول يتمحور في ماهية الميزان التجاري، والثاني يعرض واقع الميزان التجاري.

المبحث الأول: عموميات حول الميزان التجاري

تلجأ السلطات النقدية والاقتصادية الى مجموعة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية والنقدية، حيث يعتبر ميزان المدفوعات من أهم هذه الأدوات، حيث يملك مكونات تساعد على اكتساب هذه الأهمية، من بينها الميزان التجاري.

المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات

من المؤكد أن كل دولة ترتبط مع غيرها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، وذلك عن طريق التحركات المادية والبشرية، الملزمة بحقوق نقدية التي تتحدد في حسابات ميزان المدفوعات، لذلك يعتبر بمثابة أداة هامة في توضيح المركز المالي لكل دولة مقارنة بالدول الأخرى، لذلك سنحاول خلال هذا المطلب تعريف ميزان المدفوعات والاختلالات التي تطرأ عليه وأسبابها وطرق تصحيحها.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

أولاً- هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها:

ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل جميع قيم السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة من الزمن عادة سنة.¹

ويعرف أنه سجل كامل منتظم لحقوق الدولة وديونها بالنسبة للدول الأخرى الناشئة عن المبادلات المختلفة خلال فترة زمنية.²

ثانياً- أهمية ميزان المدفوعات³

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:

¹ عبد الرحمن يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص323

² د/جمال الدين برقوق، د/مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الأولى 2016، ص 89.

³ د/السيد محمد أحمد السريتي، وآخر، مرجع سابق، ص232.

- **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و الواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة توظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف....إلخ
- **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.
- **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- **تقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

ثالثا- هيكل ميزان المدفوعات¹

- يتألف ميزان المدفوعات من قسمين: ميزان المعاملات الجارية، وميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي.
- **ميزان المعاملات الجارية:** في ميزان المعاملات الجارية تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها، وهو يتكون من قسمين:
1. **الميزان التجاري: Trade balance** وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.

¹ د/ جمال الدين برقوق، وآخر، مرجع سابق، ص ص 93-94.

إن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل عليه تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات. إعادة حسابات الواردات من أسعار CIF إلى أسعار FOB بمعنى حذف نفقات النقل والتأمين عن النفقات الأساسية لشراء السلع.

وأما طريقة القيد-الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد وتقيد في الجانب الدائن، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين حيث تؤدي إلى المدفوعات الدولة إلى الخارج.

ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الواردات السلعية على قيم الواردات السلعية ويكون الميزان التجاري قد حقق عجزا، ولغرض معرفة ما يتضمنه ميزان المدفوعات لابد من توضيح ما يسجل من معاملات فيما يلي:

➤ الصادرات، تسجل الصادرات في ميزان المدفوعات في جانب الدائن لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل ما يتم استلامه من مبالغ كمقابل لها في جانب المدين من ميزان باعتبارها مقبوضا نقدية استلمها الدولة من الخارج لقاء تصديرها سلع إلى الخارج.

وحيث أن قيمة الصادرات تظهر مرتين في ميزان المدفوعات، مرة كحقوق على الدول الأخرى التي يتم التصدير إليها، ومرة باعتبارها موجودات نقدية تم استلامها كمقابل للتصدير من قبل الدولة.

➤ الواردات، حيث تسجل الواردات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات لأنها تمثل ديناً على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات، أي حقوقاً على الدولة إزاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية إلى العالم الخارجي تمت مقابل استيراد السلع منه.

2. ميزان الخدمات الاقتصادية: ويشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملة الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلعية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشمل أيضا عوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق والإدارة ما وراء البحار.

أما طريقة القيد، الخدمات التي قدمت من المواطنين إلى الأجانب تسجل في الجانب الدائن لأنه ينتج عنها دخول أموال أجنبية إلى الدولة، أما الخدمات التي قدمت إلى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في المدين أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

• **ميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي:** وتحمل نتيجة المعاملات الجارية أهمية اقتصادية كبيرة، العجز في ميزان المعاملات الجارية يعني تدفق لرؤوس الأموال إلى داخل الدولة، وعلى عكس من ذلك الفائض يعني خروج لرؤوس الأموال.

من هنا تبرز أهمية دراسة رؤوس الأموال والذهب النقدي ويؤخذ في هذا الميزان بعين الاعتبار، وكل على حدا الاستثمارات الخاصة والرسمية من جهة وإن كانت طويلة أو القصيرة الأجل من جهة ثانية.

1. الاستثمارات طويلة الأجل:

ويقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن العام الواحد، وتضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل، وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج ولأجل طويل.

➤ **الاستثمارات المباشرة:** عرف هذا النوع من حركة رؤوس الأموال انتشارا كبيرا في القرن التاسع عشر (19) وبداية القرن العشرين (20).

➤ **القروض الدولية:** لقد باتت القروض الدولية طويلة الأجل تمثل الشكل الغالب في وقتنا الحاضر، ومصادرها إما تكون خاصة وإما حكومية أو من منظمات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتابعة للصندوق الدولي.

2. الاستثمارات قصيرة الأجل:

وهي أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا تتجاوز أجل استحقاقاتها السنة، ومنها الودائع الجارية والودائع لأجل وأذونات الخزينة والأوراق التجارية، وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحمولة من الخارج في الجانب الدائن، والعكس من ذلك تقيد في الجانب المدين إن كانت محمول إلى الخارج.

ومن الضروري أن نفرق بين حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، بالعوامل التالية:

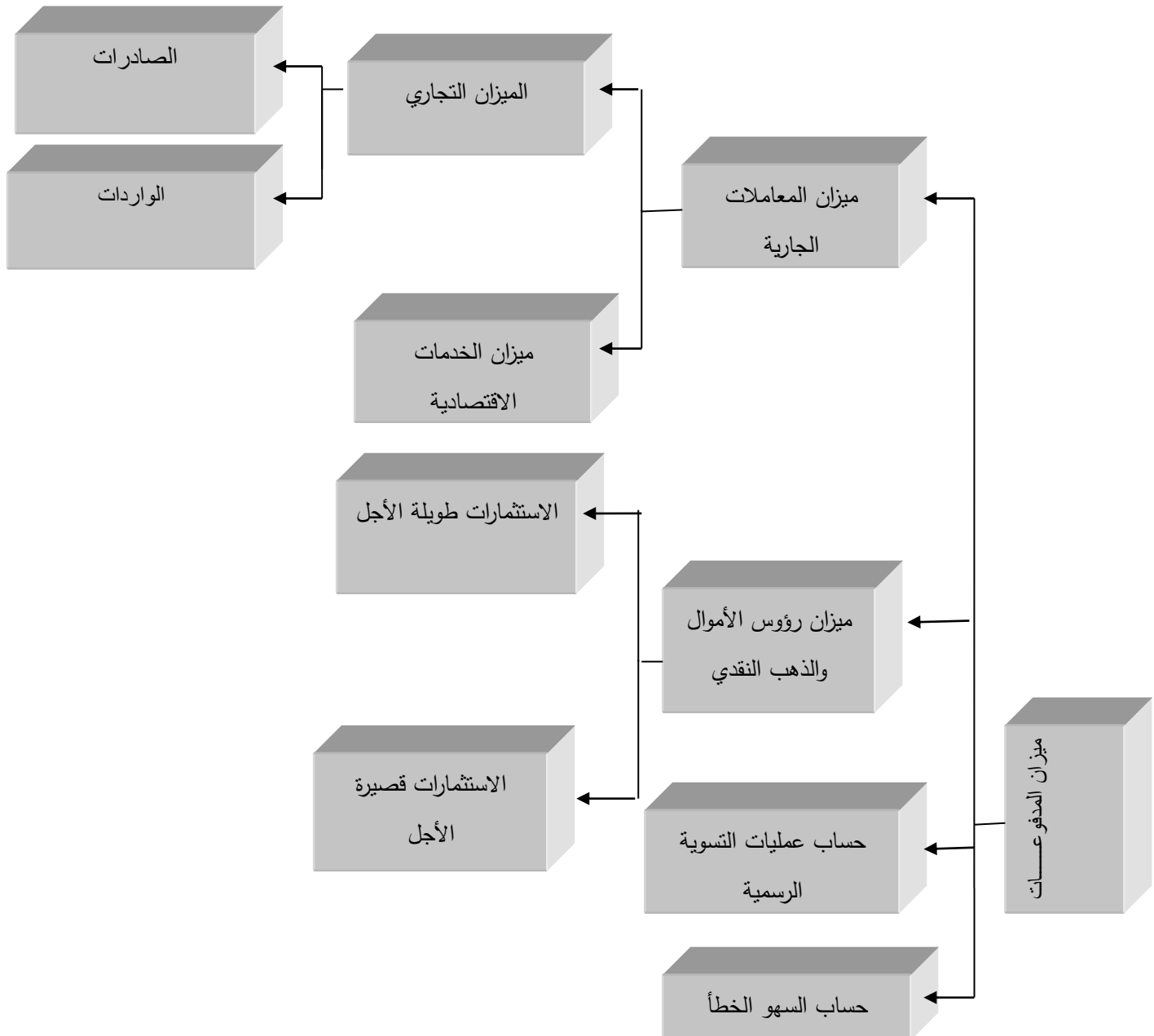
- التضخم وما عنه هبوط في قيمة رأس المال.
 - التغيرات في سعر الفائدة في مراكز المالية المختلفة.
 - عامل المضاربة، إن كان هناك مؤشرات تدل على تغير في القيمة الدولية لعملة وطنية ما، تتحول رؤوس الأموال إلى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبادر إلى بيع العملة بعد ارتفاع سعرها.
- ويمكن قيد ميزان المدفوعات على الشكل التالي:

- ✓ جانب دائن يرمز له بالرمز (+) ويتحول على سجل لجميع المعاملات الاقتصادية التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية.
- ✓ جانب مدين، ويرمز له بالرمز (-) وفيه تسجل كافة المعاملات الاقتصادية التي عنها أداء مدفوعات من الدولة إلى الخارج.
- **حساب عمليات التسوية الرسمية:** حيث يسجل حركات (التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب الغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة. وتشير الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما بعد في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة. ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي.
- وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجاني الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الاجانب والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين.
- **حساب السهو الخطأ:** وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في جانب المدين وأخرى في جانب الدائن أو العكس.

وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن و المدين، و يظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات، ويرجع الخل وعدم التوازن بين القيديين وهذا راجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات

المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة العملة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال.¹

الشكل رقم (1): هيكل ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السالب

¹ د/ عابد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ص 238

الفرع الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يواجه في بعض الأحيان ميزان المدفوعات اختلالا لأسباب معينة، ويوجد هناك طرق لتسوية الاختلال، ورغم أن ميزان المدفوعات يعرف اختلالا إلا أنه يعرف توازنا أيضا، فمن خلال هذا المطلب سوف نوضح صور التوازن والاختلال

أولا-توازن ميزان المدفوعات

1. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات: أن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وكذا حركات رؤوس الأموال، أما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات مما يجعل من السهل أن تلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، كذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه من الصعب أن تتساوى الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازنا بين الجانب الدائن والجانب المدين.

بالرغم من صحة القاعدة السابقة والمتعلقة بعدم توازن الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد أن تساوي القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات، وهذا التساوي يتم بفضل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب، فإذا كان حساب العمليات الجارية يحقق فائضا فان حساب رأس المال يحقق عجزا بنفس القيمة وحتمية التوازن الحسابي ما هي إلا انعكاس لنظرية القيد المزدوج " رصيد الميزان التجاري + التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال "

2. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: التوازن الاقتصادي (الحقيقي) لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنوك الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة من البنود ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات:

- **النوع الأول:** ويعرف بالعمليات المستقلة وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس بظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات (وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، حركة رأس المال قصيرة الأجل بفرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب لأغراض تجارية فقط)

- **النوع الثاني:** يعرف بعمليات الموازنة أو التسوية ويعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة (وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية).

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو به اختلال عندما يؤخذ بالحسبان العمليات التلقائية أو المستقلة أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر متوازنا، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر يعرف ميزان المدفوعات اختلالا.

ثانيا-اختلال ميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجزا أو فائضا يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه، كما انه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز¹

يتعرض ميزان المدفوعات عادة للاختلال حيث نميز بين أنواع مختلفة، اختلال عرضي، اختلال موسمي، اختلال دوري واختلال هيكلي.

- **الاختلال العرضي:** يقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد.
- **الاختلال الموسمي:** يقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات من النصف الثاني من العام.
- **الاختلال الدوري:** يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الرأسمالي، حيث في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الانتعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار وهذه التغيرات تحدث فاعادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمس عشر سنة.
- **الاختلال الهيكلي:** وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية، في حين

¹-نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012) رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد نقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 18-19.

يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة للتكوين في رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل

الفرع الثاني: أسباب وطرق تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

أولاً-أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

قد يحدث وأن تمر الدولة بالداخل أو الخارج بظروف معينة من شأنها أحداث اختلال يتخذ صوراً بحسب المصدر ومن أهم الأسباب ما يلي:¹

- عوامل لا يمكن توقعها أو أسباب مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناجم عن الكوارث الطبيعية التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً والاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع والخدمات بين الدول كالاكتشافات مواد أولية صناعية في الخارج تغير كلياً أو جزئياً عن طلب المواد الأولية الطبيعية الوطنية أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كلاهما
- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية والمالية كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستوى الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات والواردات أيضاً كما أن تنتقل آثار التضخم والانكماش عن طريق التجارة الدولية من بلد إلى آخر وبالتالي تتأثر موازين المدفوعات لهذه الدول.
- أقدام الدول المختلفة على برامج للتنمية الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع والخدمات لفترة طويلة نسبياً وتمويل قروض طويلة الأجل معقودة مقدماً كل هذه الحالات تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات لأي دولة.
- سعر الصرف الأجنبي والذي يرتبط بين مستويات الائتمان القومية في أي دولة، فإذا كان سعر الصرف اعلي من المستوى الائتمان السائد في الدخل أدى إلى ظهور عجز في كيزان المدفوعات والعكس بالنسبة للفائض.

¹ سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، عمان: الأردن، دار الراية، الطبعة 1، 2015، ص36-38

- التغيير في كل من العرض والطلب والتي تعكس هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على ميزة الدولة، وبالتالي على هيكل تجارتها.

ثانيا- طرق تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في ميزان المدفوعات كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شرط عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة ومن طرق التصحيح هناك طريقة "التصحيح عن طريق آلية السوق" حيث ترتبط بعدة مراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال هي:¹

1. التصحيح عن طريق آلية الأسعار: و يختص هذا الشكل من التصحيح بفترة قاعدة الذهب و يتطلب تطبيقها ثلاثة شروط أساسية هي : (ثبات أسعار الصرف ، الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر ، مرونة الأسعار و الأجور) ، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول ، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية و سيقترن عليه نتيجتين أولهما هي انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب ، و الثاني هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر ، و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة حدوث العجز في ميزان المدفوعات فإن النتيجة سوف تكون متعكسة و لكنها سوف تؤدي إلى تاون ميزان المدفوعات . ففي حالة الفائض بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من فائض المتاح وإعادة التوازن للميزان المدفوعات أما حالة العجز فبالمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها سوف تزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان.

2. التصحيح عن طريق سعر الصرف: وتتخلص بان القطر الذي يعاني من حالة العجز في ميزان المدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية إلى أسواق الرف الأجنبية ، فالزيادة في عرض العملة المحلية سوف يؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق و بالتالي ستكون أسعار السلع و الخدمات منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، و

¹-عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان: الأردن، دار مجدلوي، ط1، 1999، ص128-131

بالتالي تزداد صادراته مقابل انخفاض الاستيراد نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فانه يحدث العكس تماما.

3. التصحيح عن طريق الدخول : فمن شروط هذه الطريقة (ثبات سعر الصرف ، جمود الأسعار ، الاعتماد على السياسة المالية) وتتلخص هذه الطريقة حول أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى أحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته فهنا سوف يرتفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية وبالتالي زيادة في الأجور وبالتالي تنامي في الطلب على السلع والخدمات، فترتفع الاستيراد مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن إلى ميزان لمدفوعات، و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري

من المؤكد أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، من استيراد وتصدير، التي تدخل ضمن ميزانها التجاري، لذلك سوف نتعرف من خلال هذا المطلب على تعريف الميزان التجاري وأقسامه وأهميته.

الفرع الاول: تعريف الميزان التجاري

يتضمن الميزان التجاري عدة تعريفات ولكن المعنى واحد لذلك سوف نتطرق إلى أهمها

التعريف الأول: الميزان التجاري أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.¹

التعريف الثاني: يعتبر الميزان التجاري الفرق بين قيم المواد المصدرة وقيمة المواد المستوردة أثناء فترة زمنية محددة وفي غالب الأحيان تكون سنة، ويختصر اسم الميزان التجاري في اللغة الإنجليزية BOT.²

¹ د/ بسام الحجار ، مرجع سابق ص 55

² تعريف-الميزان-التجاري / weziwezi.com

التعريف الثالث: هو الفرق بين قيمة واردات وصادرات البلد¹

التعريف الرابع: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات.²

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري

إن الصادرات والواردات يمثلان مرآة الميزان التجاري، فكل دولة تتعامل مع غيرها عن طريق عمليتي الاستيراد والتصدير، سواء استيراد السلع والخدمات التي لها حاجة ضرورية بها، أو تصريف ما يوجد من فائض للخارج عن طريق التصدير.

أولاً-الواردات

تعريفها: يقصد بالواردات كافة السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدول الأخرى، مقابل عملات أجنبية تلقى قبولاً دولياً تدفعها الدولة أو المقيمين بها.

وتمثل الواردات إنفاقاً محلياً على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع والخدمات الأجنبية.³

ثانياً-الصادرات

تعريفها: هي تلك السلع والخدمات التي يتم إخراجها خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية عادة ما تكون بالعملة الصعبة، حيث تعتبر الصادرات الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر لجلب احتياطات العملة الصعبة.⁴

¹ ميزان التجاري ar.m.wikipedia.org

² سلامة نجاح، مرجع سابق

³ كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة

تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي ص 64

⁴ د/موسي سعيد مطر؛ حسام داود، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان الطبعة الأولى 2001 ص 68

الفرع الثالث: أهمية الميزان التجاري¹

تكمن أهمية الميزان التجاري في حالتين: حالة الفائض وحالة العجز

أولاً- في حالة فائض في الميزان التجاري:

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال، ومع ذلك يعد ذا دلالة وأهمية كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولاً إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التزاحمية للسلع المصدرة، وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من بلدان أخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.

ثانياً- في حالة عجز في الميزان التجاري

إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن المواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه لتلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور كذلك صناعة الآلات، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطيات البلد من العملات الأجنبية و يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.

المطلب الثاني: حالات الميزان التجاري والعوامل المؤثرة عليه

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على حالات الميزان التجاري، والوصول إلى أهم العوامل المؤثرة عليه، لذلك قسمنا المطلب إلى فرعين:

¹www.marefa.org

الفرع الأول: حالات الميزان التجاري¹

بما أن الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات والواردات فهو يحتوي على حالات، حالة العجز وحالة الفائض وسوف نتعرف عليهما أكثر:

أولاً-حالة الفائض: هنا تقيد الصادرات في الجانب الدائن، حيث إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضاً.

وهذا يشير إلى وجود طاقة إنتاجية واسعة، والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها.

ثانياً-حالة العجز: هنا تقيد الواردات في الجانب المدين، حيث إذا ما نقصت قيم الصادرات السلعية على الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق عجزاً.

وهذا العجز يكشف عن ضعف اقتصاد البلد الذي يعانيه من قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات؛ كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي؛ مثل استيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

- تسعى سياسة التجارة الدولية إلى فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة مما يقلل في حجم الاستيراد وحجم الطلب عليها وزيادة الصادرات مما يترتب عليه تحسن في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.²

¹ بن طالب فاطمة الزهراء، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2013، ص 57.

² د/ جمال الدين برقوق، وآخر، مرجع سابق، ص 213.

- الإنتاج يدعم الميزان التجاري، عن طريق تزويد الناتج المحلي بالموارد وبذلك تقلل عملية الاستيراد، ومن هنا يكون هناك توازن في الميزان التجاري، الذي يساهم في التنمية الاقتصادية¹
- فتح السوق الوطنية أمام حركة الاستيراد من الدول الأخرى، دون مراعاة الظروف الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى الاختلال في الميزان التجاري.²

¹ تعريف-الإنتاج mawdoo3.com

² Alrai.com/article/177535.html

المبحث الثاني: واقع ميزان التجاري

خلال هذا المبحث سوف نتناول العلاقة التي تربط الميزان التجاري ببعض المتغيرات الاقتصادية، ووضعيته في الجزائر

المطلب الأول: علاقة الميزان التجاري بالمتغيرات الاقتصادية

يوجد بعض المتغيرات الاقتصادية تربطها علاقة مع الميزان التجاري، حيث تتأثر ببعضها البعض، وتتمثل هذه المتغيرات في: سعر الصرف، التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: علاقة الميزان التجاري بسعر الصرف

طبقا للمنظرين سعر الصرف، ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية. عندما بلد يستورد منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر. وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات.

والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها.¹

الفرع الثاني: علاقة الميزان التجاري بالتضخم

من أهم الآثار السلبية للتضخم؛ ذلك الأثر الذي يمارس على ميزان التجارة للدولة وذلك بسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز)؛ فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الاستيراد غير مقيد سوف يزيد

¹ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 97.

حجمه وترتفع مدفوعاته ويعمل على تقليص حصيلته الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا. فينعكس على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا؛ مما يدفع ذلك إلى اشتداد ارتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى، فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، يضعف من قوتها التنافسية في الأسواق الخارجية؛ مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات. هذا يؤثر سلبا على حصيلته الدولة من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع.

الفرع الثالث: علاقة الميزان التجاري بالاستثمار الأجنبي المباشر

نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دورا جوهريا في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، ومن ثم على ميزانها التجاري من خلال قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق العالمية من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق عالمية جديدة وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري.

حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الصادرات. إلا أنه قد يعمل أيضا على زيادة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الواردات، أو يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات بشكل عام عن طريق تحويل الأرباح وغيرها من رؤوس الأموال إلى الخارج. فإذا كان الهدف الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلية للدولة المضيضة عن طريق إنتاج السلع نفسها والخدمات بدلا من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم (الاستثمار الباحث عن الأسواق)؛ فإن تأثير هذا النوع من الاستثمارات على الميزان التجاري غير واضح. فمن جهة ستخفض قيمة وحجم الواردات بسبب إحلال صادرات الشركة الأجنبية بالتصنيع في البلد المضيف، كما أن هذا النوع قد يقوم بتصدير منتجاته إلى البلدان المجاورة للبلد المضيف، مما يعني تحسنا في الميزان التجاري عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات. في الجهة المقابلة قد تقوم الشركة الأجنبية بالاعتماد على مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة المستوردة من الخارج بدلا من اعتمادها على المدخلات المحلية؛ مما يعني زيادة الواردات، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري. لذلك لا يمكن الجزم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليص حجم العجز في ميزان التجارة للدول المضيفة.¹

¹www.aleqt.com/2011/01/27/article_496749.html

المطلب الثاني: الميزان التجاري في الجزائر

بعد تعرفنا على أهم مفاهيم حول الميزان التجاري، وعلاقته ببعض المتغيرات، سنحاول خلال هذا المطلب التعرف على وضعيته في الجزائر، إضافة إلى مشاكل التجارة الخارجية التي أدت إلى اختلاله:

الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري في الجزائر¹

أظهرت الأرقام والإحصائيات الصادرة عن مصالح الجمارك الجزائرية بلوغ العجز في الميزان التجاري مستوى دنيء منذ الاستقلال (منذ 1963).

ووفقا لتقديرات مصالح الجمارك دائما، فإن الجزائر سجلت عجزا 1.702 مليار دولار في سنة 1975، مقابل 1.297 مليار دولار سنة 1977، بينما بلغ العجز سنة 1978 من قيمته 2.558 مليار دولار، فيما بلغ مستوى العجز سنة 1986 حوالي 1.393 مليار دولار؛ في وقت بلغ العجز سنة 1994 حوالي 1.025 مليار دولار.

وقد سجل الميزان التجاري ما بين 1963 و2016، 16 مرة عجزا بحساب العجز القياسي للسنة والمقدرة بحوالي 8.041 مليار دولار.

ورغم سلسلة التدابير المعتمدة من قبل السلطات العمومية والحكومية لكبح الواردات وتقليصها، إلا أن انهيار أسعار النفط مع معدل سنوي يعادل 57 دولارا، لم يسمح بتفادي الاختلال الكبير المسجل في الميزان التجاري، مع أن الحكومة أقدمت أيضا على تخفيض قيمة الدينار واستفادت من ارتفاع محسوس لقيمة الدولار مقابل الأورو، مع العلم أن واردات الجزائر بنسبة 55 في المائة من دول الاتحاد الأوروبي أي بالأورو، بينما صادراتنا بالدولار الأمريكي.

ويلاحظ أن معظم العجز المسجل في الميزان التجاري الجزائري تزامن مع أحداث عرفت الجزائر، ففي 1965 و1966، شهدت حدثا سياسيا هو الإحاطة بالرئيس بن بلة، بينما جاء عجز سنة 1978 متزامنا مع مرض ثم وفاة الرئيس هواري بومدين، ثم أزمة السوق البترولية في 1986 وأزمة المديونية الخارجية. والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي في 1994 و1995، لتستفيد الجزائر بعدها من حوالي 20 سنة من الفائض المعتبر في الميزان التجاري سنة 1996، حيث تم تسجيل فائض تجاري 4.277 مليار دولار و 5.202 مليار

¹الجزائر-تواجه-أكبر-عجز-تجاري-منذ-الاستقلال/88675/press/article/ www.elkhabar.com

دولار في 1997، مع تسجيل تقليص على خلفية تراجع أسعار البترول في 1998، دون تسجيل عجز، حيث بلغ الفائض 810 مليون دولار، لكن الانخفاض كان ظرفيا؛ حيث عرف الفائض في الميزان التجاري مستوى مرتفعا ما بين 2005 و 2014؛ إلى غاية انهيار الأسعار البترولية وانعكاساته على الميزان التجاري، و هو يؤثر بدوره على عجز الخزينة والموازنة الذي بلغ مستوى قياسي بدوره سنة 2016؛ حيث قارب 49 مليار دولار، ما يساهم في امتصاص جزء من الموارد المالية في صندوق ضبط الموارد واحتياطي الصرف الذي يتوقع أن يبلغ حوالي 125 إلى 130 مليار دولار كأقصى تقدير مع بداية سنة 2016.

الفرع الثاني: مشاكل التجارة الخارجية في الجزائر¹

تعتبر التجارة الخارجية محرك للنمو، لكن الجزائر استخدمتها بأسلوب خاطئ، مما أثر بالسلب على ميزانها التجاري حيث أكد خبير اقتصادي على أن الجزائر تواجه مشاكل حقيقية فيما يخص التجارة الخارجية، وأهمها غياب منظومة وطنية مستوعبة لقدرات وإمكانات البلد داخليا وخارجيا، لافتا إلى أنه على الدولة التدخل وبسرعة قصوى لتحقيق الضبط والتعديل أثناء التنفيذ والممارسة.

ويقتضي الأمر بالضرورة حسب الخبير إنشاء شبكة الكترونية قوية وأمنة للتجارة الخارجية في الجزائر، ما يسمح بتوفير نظرة شاملة لعمليات التجارة الخارجية، وإدارة سلسلة التصدير المتكاملة وتحفيز الاستراتيجية التنافسية الوطنية من خلال تبسيط الإجراءات، وإزالة القيود وتحسين إجراءات التجارة الخارجية بالنسبة للمصدرين، بتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تمكن من توقع الحالة التنافسية لمنتجاتنا ما يسمح لنا بتكفل أفضل في المعلومات، التكاليف اللوجستية والامتثال للمعايير الدولية.

كما دعا إلى تشكيل مرصد للتنافسية يتميز بالديناميكية والحضور المتابعة لتغيرات الأسواق الخارجية، وهذا لبناء منظومة قوية للدبلوماسية الاقتصادية تجمع وتنسق الجهد الوطني الاقتصادي، التجاري، العلمي والتكنولوجي خاصة على مستوى منظومة معلوماتية والإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار التجاري الصائب في أقصر وقت ممكن.

وأضاف أنه على الدولة حل المعضلة الهيكلية لتجارتنا الخارجية و التي تتسم بثلاثة خصائص هي " اختلال الميزان التجاري لصالح الواردات، سيطرة المحروقات على طبيعة صادراتنا و ارتفاع كلفة سلسلة القيمة لمنتجاتنا"، لافتا إلى أنه ليس من السهل قلب الميزان التجاري لصالح الصادرات و تحقيق التنويع الواسع في

¹<https://almasdar-dz.com/?p=52590>

مكوناته والخفض من تكاليف تسويقها بين عشية وضحاها، ما يحتم علينا المرور بالانتقال الاقتصادي للمرور من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد ليبرالي أو اقتصاد السوق، و على الدولة أن تبقى الإطار المنظم لفترة التحول أي " الاقتصاد الاجتماعي الانتقالي".

و أخيرا مباشرة تسعى تجويد المنتجات أي التناسب بين النوعية و الجودة و السعر، و هذا يعتبر التحدي الأساسي خاصة بالنسبة لتصدير منتجاتنا وهو كيفية بناء سلسلة متكاملة ذات جودة بدءا من المادة الخام و وصولا إلى السوق الخارجية، و هذه السلسلة تتمثل في تحضير المنتج، تعبئته، نقله، تخزينه، تحميله، شحنه، استقباله في الخارج، إيصاله إلى السوق الخارجية، وضعه محل تداول، مؤكدا بأن هذه السلسلة عندنا تعاني بطئا و تقاطعات و احتكار و غياب تنسيق الجهود، ما يحتم علينا أمرين هما العمل على خفض تكاليف المنتج من خلال تجويد السلسلة و تحقيق تكامل سلسلة الإمداد من خلال التنسيق الأمثل للروابط البيئية المختلفة لسلاسل التصدير والتوريد من متدخل إلى آخر وبين جميع الجهات العاملة في منظومة التجارة الخارجية.

خلاصة الفصل

من كل ما سبق يتبين لنا أهمية ميزان المدفوعات بصفة عامة، والميزان التجاري بصفة خاصة، في العلاقات الاقتصادية الدولية، فهما يوضحان صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي.

حيث ميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية، والحقوق والالتزامات التي تنتج من حركة رؤوس الأموال وعادة ما تكون سنة. ونجد أنه يكون إما في وضعية توازن أو في وضعية خلل لأسباب معينة، ولكن هذا الخلل لا يدوم لأنه يمكن علاجه بعدة طرق.

أما فيما يخص الميزان التجاري الذي يعتبر أحد مكونات ميزان المدفوعات، حيث الفائض في ميزان التجارة يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، أما العجز يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، لذلك يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة.

الفصل الثالث

تحليل أثر تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري
على الميزان التجاري

تمهيد:

تحاول الجزائر تصحيح الاختلال في ميزانها التجاري وتحقيق التوازن فيه، عن طريق تخفيض قيمة عملتها الوطنية؛ لذلك سندرس خلال هذا الفصل العلاقة بين أسعار الصرف والميزان التجاري لمعرفة مدى صحة استخدام أسعار الصرف؛ كأداة في السياسة الاقتصادية الجزائرية؛ ومدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية التي تنظر إلى أن التخفيض في قيمة العملة تؤدي إلى خلق توازن في الميزان التجاري على المدى الطويل.

حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين، فالمبحث الأول نتناول فيه الوضعية العامة لسعر صرف الدينار والميزان التجاري الجزائري، أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري للفترة 1990-2016.

المبحث الأول: سعر الصرف والميزان التجاري

في هذا المبحث سندرس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري لمعرفة مدى صحة استخدام سعر الصرف كأداة في السياسة الاقتصادية الجزائرية؛ وكذا مدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية التي تنتظر إلى أن التخفيض في قيمة العملة تؤدي إلى خلق توازن في الميزان التجاري على المدى الطويل.

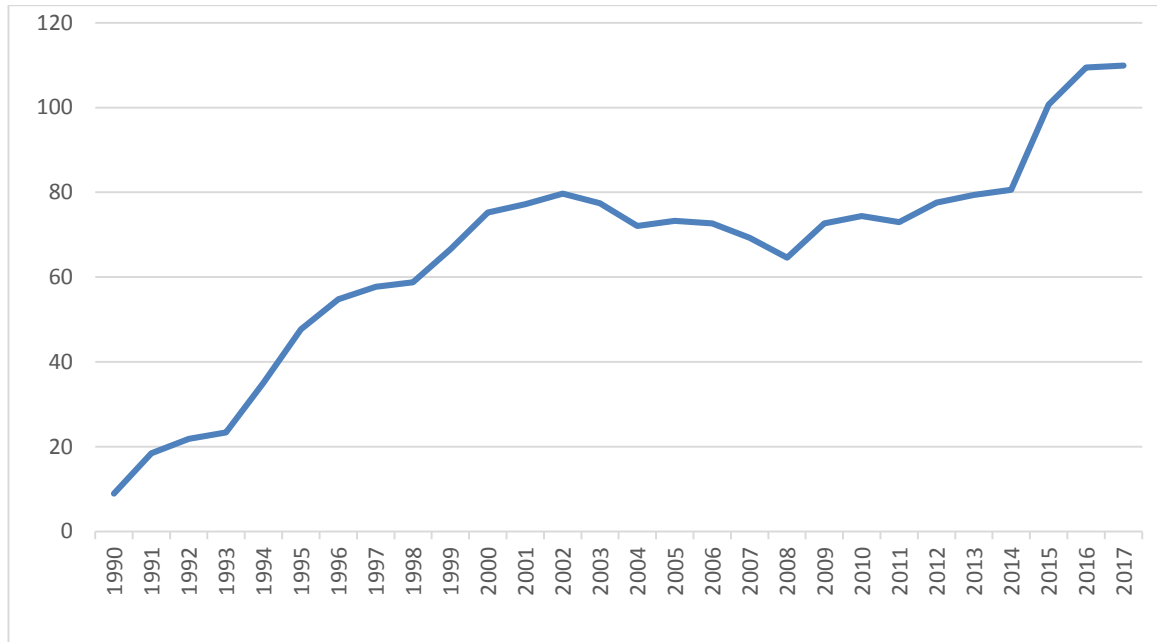
المطلب الأول: سعر صرف الدينار الجزائري

يعتبر سعر الصرف وسيط ومؤشر مهم في التعاملات التجارية الدولية، حيث أن سعر صرف عملة دولة معينة تحدد حجم ونشاط معاملاتها التجارية الخارجية، ولهذا عمدنا في دراستنا إلى تتبع مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري.

الفرع الأول: سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2016

في هذا الفرع نطرق الى تطورات سعر صرف الدينار الجزائري للفترة الممتدة بين 1990- 2016 والمنحنى التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم(2): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في فترة ما بين 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالبة

نجد من خلال المنحنى السابق؛ أن سعر صرف الدينار في انخفاض مستمر، حيث نسجل في الفترة بين 1990-2000 انخفاض من قيمة الدينار من 9 دج/دولار الى 79 دج/دولار، حيث ان بعض الانخفاضات نجدها غير عادية فبين الفترة 1993 و1994 كان هناك انخفاض كبير في قيمة الدينار وهذا يعود لتدخل السلطات النقدية التي قامت بتخفيض قيمة الدينار. وبعد سنة 2000 نلاحظ ان سعر صرف الدينار أصبح شبه مستقر حيث نجد هناك فترات تحسن في قيمة الدينار إلى غاية سنة 2008 نلاحظ انخفاض كبير في قيمة الدينار، وهذا يرجع إلى الأزمة المالية العالمية أين تراجع النمو الاقتصادي العالمي ونقصت المعاملات التجارية الدولية في الطلب على النفط مما دفع بالجزائر الى تخفيض من قيمة عملتها لتصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها. وبين سنة 2009 وبداية 2014 نلاحظ أيضا نوع من الاستقرار في سعر صرف الدينار، لكن بين أواخر 2014 و2015 نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 22% وهذا الانخفاض بسبب تدخل السلطات النقدية التي قامت بتخفيض قيمة الدينار لتشجيع الصادرات والتقليل من حجم الواردات وكان هذا بعد الصدمة النفطية ونقص الإيرادات النفطية في منتصف عام 2014، واستمر انخفاض قيمة الدينار ليومنا هذا بتدخل الدولة وكذا لوضع الاقتصاد الجزائري حيث ان الطلب على الدينار الجزائري جد منخفض.

الفرع الثاني: تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري 1990-2016

تقوم الدول بتخفيض قيمة عملتها بشكل أساسي من أجل إعادة التوازن في الميزان التجاري، وذلك عن طريق تخفيض حجم الواردات ومضاعفة حجم الصادرات بما يكفي. ونجد ان الجزائر انتهجت هذه السياسة في فترات مختلفة وخاصة في الفترة الممتدة بين 1990-2016 اين نسجل عدة تخفيضات في قيمة عملة الدينار، حيث ان هذا التخفيض يعود للأسباب محددة.

أولاً-أسباب تخفيض قيمة العملة: تقوم الدول بتخفيض عملاتها لأسباب محددة نذكر منها:¹

■ **تقييم العملة أكبر من قيمتها الحقيقية:** نقول عن العملة بأنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية، عندما يكون سعرها الرسمي يفوق السعر الحر. في الحالة التي ينتج فيها هذا الحيز عن المضاربة ولا يمكن أن نتكلم عن

¹ سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسة 2010/2009 ص 135.

تجاوز العملة، لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني، الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة.

■ **المغالاة في قيمة العملة:** إن استراتيجية التصدير التي اعتمدتها الجزائر والتي كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفع كانت سبب رفع قيمة الدينار الجزائري، حيث كانت السلطات النقدية تقوم بتقويم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، حيث كان السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة؛ كما أن الاقتصاد الجزائري كان عبارة عن اقتصاد مخطط، حيث أدى تسعير الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الأجنبية، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء و كفاءة الاقتصاد الوطني للبلاد كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملات الصعبة، إضافة إلى ذلك فإن زيادة المداخل وصعوبة الوصول إلى سوق الصرف والحد من الواردات ومن حرية الاستثمار أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي أين يتحدد سعر الصرف الموازي.

ثانيا- أهم التخفيضات في قيمة الدينار للفترة 1990-2016

قامت الجزائر بعملية التخفيض لعملتها الوطنية عدة مرات في الفترة الممتدة بين 1990 و 2016، إذ نجدها قامت بهذه العملية خلال سنة 1994 لأنها واجهت عجزا في ميزانها التجاري حيث ان في هذه الفترة استجبت بصندوق النقد الدولي الذي ساعدها في التعديل الهيكلي مقابل فرض شروط تجعلها تتجاوز الأزمة ومن بينها القيام بتخفيض العملة الوطنية؛ ولكن لم تكفي بهذا التخفيض، وتدخلت السلطة النقدية من جديد في تحديد قيمة الدينار، حيث قامت بتخفيض العملة الوطنية مرة أخرى خلال سنة 2000 الذي قابله تزايد مستمر في رصيد الميزان التجاري.

إلى أن تعرضت الجزائر كباقي دول العالم لأثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها سنة 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر وهذا جراء الانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي الطلب على البترول الذي يمثل أهم صادرات الجزائر الأمر الذي خلق عجزا في الميزان التجاري وخلل هيكلي في ميزان مدفوعاتها، وأمام هذا الوضع قررت السلطات النقدية تخفيض قيمة الدينار الجزائري من جديد لتصحيح الخلل. وبعد الصدمة النفطية الأخيرة، لجأت الجزائر الى تخفيض قيمة الدينار من جديد، نظرا للعجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري الجزائري وهذا لكون الجزائر دولة نفطية فتأثر بشكل مباشر على الميزان التجاري.

بعد تجاوز الجزائر هذه الأزمة خلال الفترة ما بين 2015-2016، لكن بقيت في فشل هيكلي لاقتصادها، نظرا لكونها دولة استهلاكية؛ لا تصدر خارج قطاع المحروقات، مما ساهم بالسلب على الخزينة العمومية، بفقدان الإيرادات واحتياطي الصرف، لذلك يتضح أن الجزائر تستند لعملية تخفيض قيمة العملة، باعتباره الحل الوحيد للقضاء على العجز في الميزان التجاري.

• **ثلاثة دوافع أدت الجزائر إلى القيام بعملية التخفيض:**

أكد الاقتصاد الجزائري، أنه يوجد ثلاثة دوافع وراء خفض قيمة الدينار أمام الدولار؛ أولها دافع إدارة الموازنة بالشق المتعلق بإيرادات الجباية النفطية.

ويوضح أن الدينار "الضعيف" يسمح بتحصيل جباية نفطية أكبر عند التحويل من الدولار، وهذا ناجم عن حالة تراجع صادرات النفط، وبالتالي تقلص إيرادات النفط في الموازنة.

وبالتالي الدافع الثاني بإدارة الميزان التجاري الذي شهد عجزا قدره 7.7 مليارات دولار؛ إذ يتم وضع سقف لقيمة الواردات والتخفيض من حجمها؛ يخضع للدعم الحكومي عبر الموازنة.

ويتعلق الدافع الثالث بالتوازن الكلي للاقتصاد عبر التوجه نحو جعل الدينار ضعيفا في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة؛ وبسبب عدم كفاءة السياسة المالية (الجباية والحوافز والقيود الجمركية).

ويعتقد البعض أن تراجع سعر الدينار الجزائري أمام الدولار تحديدا سيساهم في تقليص هامش تحرك الحكومة لتجاوز تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية.

المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري

بما أن الميزان التجاري عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات فمنه سنتطرق إلى تحليل أولا وضعية الصادرات ثم وضعية الواردات.

الفرع الأول: تحليل وضعية صادرات الجزائر

خلال هذا التحليل: نتعرف على أهم الدول الزبونة للجزائر وكذا تطور قيمة الصادرات الجزائرية.

أولا-الشراكة السلعية للصادرات الجزائرية¹

أوضح تقرير للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك؛ عن أهم الدول الزبونة للجزائر خلال سنة 2016، حيث بلغت قيمة الصادرات 2016 حوالي 28.88 مليار دولار؛ موزعة على خمس عشرة (15) دولة، وهذه القائمة هي أهم زبائن الجزائر:

الجدول رقم (2): الدول الزبونة للجزائر

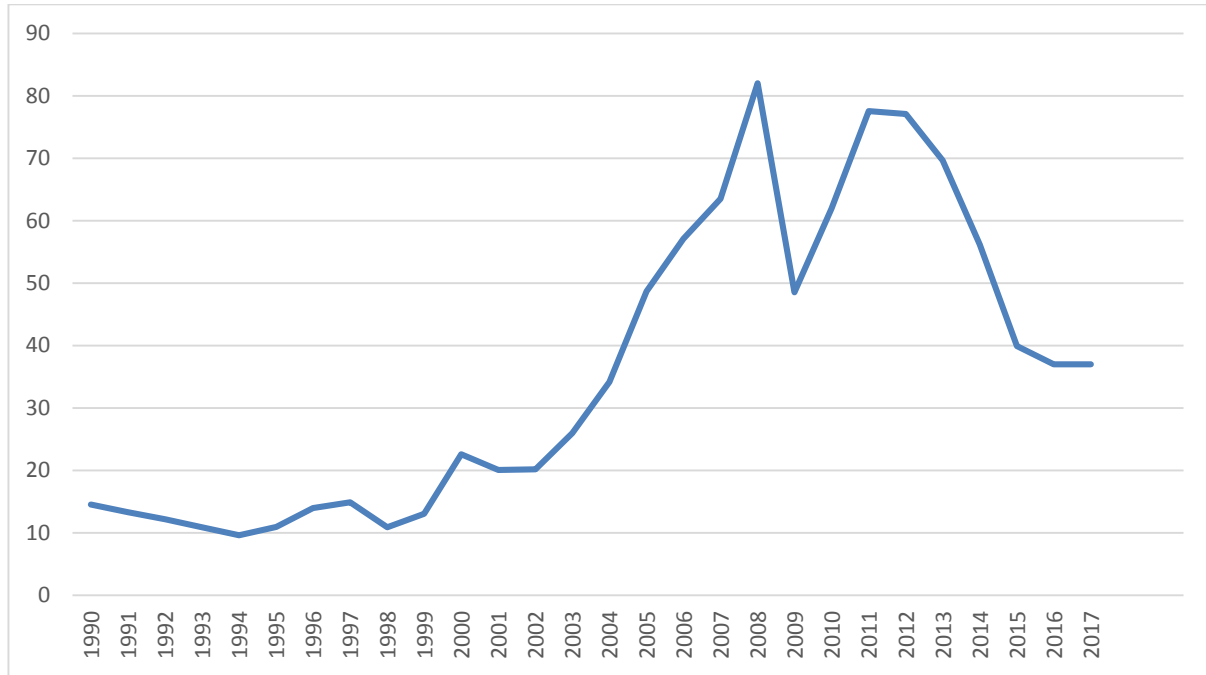
البلد	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
إيطاليا	4779	16.55
إسبانيا	3562	12.33
الوم أ	3227	11.17
فرنسا	3192	11.05
البرازيل	1339	4.64
كندا	1327	4.59
هولندا	1282	4.44
تركيا	1232	4.27
بريطانيا	1129	3.91
بلجيكا	970	3.36
البرتغال	820	2.84
تونس	610	2.11
المغرب	589	2.04
سنغفورا	542	1.88
الهند	511	1.77

المصدر: من إعداد الطالبة

¹Statistiques du commerce exterieur de l'algerie

ثانيا-تطور قيمة الصادرات: المنحنى التالي يوضح لنا قيمة صادرات الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2016

الشكل رقم (3): منحنى تطور صادرات الجزائر في الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالبة

نجد أن خلال الفترة 1990-2000 هناك تغير طفيف و ضئيل لصادرات الجزائر نظرا لافتقارها قدرة التصدير خارج قطاع المحروقات الذي تميز في ذلك الوقت بانخفاض سعره ومن 2000 إلى 2001 نلاحظ استقرار في قيمة الصادرات ثم بعد سنة 2001 يوجد ارتفاع كبير ومستمر إلى غاية 2007 وذلك لارتفاع إيرادات النفط وهذا للارتفاع الكبير في اسعار النفط الذي يمثل أكثر من 90% من صادرات الجزائر، لكن خلال 2008 نجد انخفاض مرتبط بانخفاض سعر البترول الناتج عن الازمة المالية العالمية و الركود المسجل في الاقتصاد العالمي والانخفاض في الطلب على النفط، ومع بداية 2009 هناك ارتفاع نظرا لانعاش الاسعار البترولية وبقي في الارتفاع حتى سنة 2014 التي صادفتها الصدمة النفطية التي اثرت بشكل سلبي على إيرادات الجزائر النفطية.

الفرع الثاني: تحليل وضعية واردات الجزائر

أولاً-الشراكة السلعية للواردات الجزائرية¹

للجزائر عدة موردين حيث الجدول التالي يبين لنا بالترتيب التنازلي لأهم الموردين:

الجدول رقم (3): الدول الموردة للجزائر

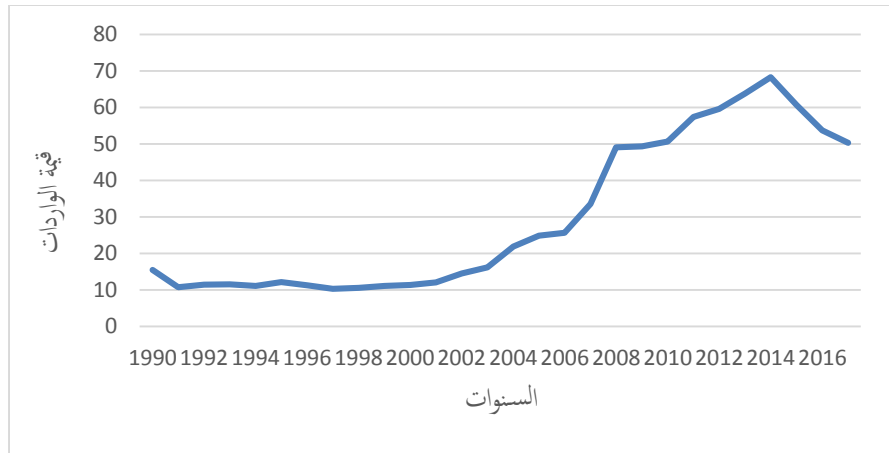
البلد	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
الصين	8396	17.97
فرنسا	4744	10.15
إيطاليا	4642	9.93
إسبانيا	3595	7.69
ألمانيا	3009	6.44
الوم أ	2342	5.01
تركيا	1933	4.14
الارجنتين	1335	2.86
البرازيل	1209	2.59
كوريا	1033	2.21
الهند	920	1.97
بريطانيا	765	1.64
هولندا	694	1.49
السعودية	646	1.38
البرتغال	612	1.31

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانياً-تطور قيمة الواردات الجزائرية: تعتبر الجزائر دولة استهلاكية؛ لأنها تستورد معظم السلع، حيث أن المنحنى البياني التالي يوضح لنا تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016

¹Statistiques du commerce extérieur de l'algerie

الشكل رقم (4): منحنى تطور الواردات الجزائرية في فترة ما بين 1990-2016



المصدر: من اعداد الطالبية

خلال السنوات الأولى من 1990 إلى 2003 من هذا المنحنى نجد أن قيمة الواردات ضئيلة و متقاربة، و ذلك لعدم قدرة الجزائر على عملية الاستيراد؛ بسبب افتقارها لأموال الخزينة التي معظم مصدرها البترول، ثم من نهاية 2004 إلى غاية 2007 نلاحظ الواردات في ارتفاع مستمر، وذلك لتوفر الإيرادات العامة التي شجعت عملية الاستيراد؛ والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، أما من 2007 إلى 2010 يوجد استقرار في الواردات وهذا ناتج عن الأزمة المالية العالمية التي نجم عنها نقص في الطلب العالمي على النفط وبالتالي نقص إيرادات الخزينة العامة مما أدى إلى تحديد حجم واردات التجارة الدولية، لكن مع نقص حدة الأزمة العالمية وانتعاش أسعار البترول نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات من جديد والذي استمر حتى بداية 2014. وبعدها نلاحظ انخفاض مستمر في قيمة الواردات وهذا يعود للسياسة التي انتهجتها الجزائر بتخفيض حجم الواردات عن طريق تخفيض قيمة الدينار وكذا لتطبيق سياسة التقشف بمعنى تخفيض عملية الاستيراد وتشجيع الإنتاج الوطني ومن هذا نرى أن هناك انخفاض في قيمة الواردات.

المطلب الثالث: الإطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري

سوف نتعرف خلال هذا المطلب على المفاهيم النظرية لسياسة تخفيض قيمة العملة، كما نحاول معرفة أسباب التخفيض وأثرها على الميزان التجاري.

الفرع الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة

خلال هذا الفرع؛ نتوصل لأهم المعلومات التي تخص سياسة تخفيض قيمة العملة

أولاً-تعريف تخفيض قيمة العملة

التعريف الأول: تتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي.¹

التعريف الثاني: هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، يخفض قوتها الشرائية في الخارج.²

ثانياً-الفرق بين التخفيض والانخفاض

الجدول رقم (4): الفرق بين التخفيض والانخفاض

التخفيض	الانخفاض
هو عبارة عن عملية مقصودة وإرادية من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة	هو عبارة عن حركة تلقائية عفوية، دون تدخل السلطات النقدية وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن في العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في السلع والخدمات الداخلية
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن حدوث في ظل اقتصاد حر، ينتج لآلية العرض للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف والطلب	للتعديل في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي الثابتة والتعويم المدار) نجده في ظل أسعار الصرف العائمة.
يكون في حدود معينة	الانخفاض لا يكون في حدود معينة.

المصدر: نجاح سلامة، مرجع سابق ص 51.

¹ د/ السيد محمد أحمد السيريتي؛ ومحمد عزت محمد غزلان؛ التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 264.

² د/ عادل أحمد حشيش؛ د/ مجري محمود شهاب؛ أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2003، ص 192.

ثالثا- اسباب تخفيض قيمة العملة الخارجية¹

إن تخفيض في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، حيث يمكن بيع الصادرات بسعر أقل مما كان عليه الحال قبل الانخفاض أو التخفيض إذا لم ترتفع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع الأسعار الداخلية، في حين أن الواردات التي ارتفع سعرها بسرعة نتيجة للانخفاض أو التخفيض سيتم استبدالها بالمنتجات المحلية أو ستقل الكمية المشتراة منها. حيث أن أثر انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري إنما تتوقف على المرونات المتعلقة بالصادرات والواردات، وهي

- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات.
- مرونة العرض الداخلي من الصادرات.
- مرونة العرض الخارجي للواردات.
- مرونة الطلب الداخلي للواردات.

إن أثر هذه المرونات على ميزان التجارة يمكن توضيحه على النحو التالي:

- 1- بالنسبة للصادرات: يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية جعل أسعار الصادرات أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية؛ ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.
- 2- بالنسبة للواردات: يؤدي تخفيض قيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبيا؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

رابعا- شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:²

- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.
- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة.

¹ /د/ محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا؛ اقتصاديات دولية، كلية التجارة؛ جامعة اسكندرية سنة 2009 ، ص ص 310؛ 311

² /د/ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 265

أو مجموعهما (مجموع المرونتين) < 1.

وفي هذه الحالة تتجسّد سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية. في القضاء على فائض الطلب على العملة والقضاء على عجز ميزان التجارة.

خامسا-آثار سياسة التخفيض لقيمة العملة

أولا-الآثار السلبية

- التخفيض يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، ويكون ذلك لصالح طبقات اجتماعية دون أخرى؛ أي أنه يرجح الكفة لصالح طبقة رجال الأعمال والمنتجين وحملة الأسهم، وفي غير صالح أصحاب الدخل الثابتة لانخفاض قدرتهم الشرائية، وللتغير البطيء لأجورهم.
- التخفيض يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولي، وهو ما يؤدي إلى تدهور أكبر لميزان التجاري، ويتطلب تصدير أكثر من الوحدة من الصادرات للحصول على وحدة واحدة من الواردات.¹

ثانيا-الآثار الإيجابية²

- يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الاستيرادات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.
- عملية التخفيض تدفع الأفراد على تحريك رؤوس أموالهم بين الدول، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فأنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض، أو للبحث عن أرباح.

¹ د/ مجدى محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة. سنة 2007، ص 261

² صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، السنة 2011 ص 92.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري للفترة 1990-2016

يوضح لنا الميزان التجاري حركة الصادرات والواردات، وخلال هذه الحركة يكون التعامل بالعملة الأجنبية، التي تحتاجها أي دولة للقيام بالعمليات التجارية، ومن بين هذه الدول؛ الجزائر التي بدورها تفقد وتكتسب العملة الأجنبية من أجل الاستيراد والتصدير، حيث نجد الدينار الجزائري ليس له دور فعال في التداول الخارجي بين الجزائر ودولة أخرى، لذلك تطرقنا خلال مبحثنا هذا لاستخدام البيانات المتعلقة بسعر صرف الدينار و الميزان التجاري الجزائري من أجل التأكد هل يوجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ووضعية الميزان التجاري.

المطلب الأول: النموذج والبيانات المستعملة في الدراسة 1990-2016

لدراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري سنحتاج إلى استعمال بيانات رصيد الميزان التجاري والبيانات المتعلقة بسعر الصرف الدينار وهذا بالاعتماد على نموذج يبين العلاقة بين هذين المتغيرين.

الفرع الأول: الصياغة الرياضية للنموذج

في الدراسة القياسية سنقوم أولا بدراسة العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري، خلال الفترة بين 1990-2016 حيث نأخذ سعر الصرف الدينار الجزائري كمتغير مستقل ورصيد الميزان التجاري كمتغير تابع، بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمستقل؛ يمكن التعبير على الدالة بالصيغة التالية:

$$TB = \alpha + \beta ER + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

TB : يمثل رصيد الميزان التجاري (Trade balance)

α : الثابت

β : الميل الذي يحدد العلاقة بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري

ER : سعر صرف (Exchange Rate)

ε : الخطأ العشوائي

ثانياً: بعد اختبار علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالميزان التجاري، نمر لدراسة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري؛ حيث نأخذ التخفيضات المختلفة لقيمة الدينار كمتغير مستقل وندرس أثرها على الميزان التجاري الذي يمثل المتغير التابع حيث نفرض وجود علاقة بين هذين المتغيرين ونقوم بصياغة الدالة التالية:

$$\Delta TB = \alpha + \beta \Delta ER + \varepsilon \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

Δ : يمثل التغير في قيمة المتغير محل الدراسة بين فترتين T و T'، أي قبل التخفيض و بعد التخفيض T'.

TB : الميزان التجاري.

α:الثابت.

β: الميل الذي يحدد أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري.

ε: الخطأ العشوائي.

بما ان في دراستنا سنأخذ الحالات أين ΔER يكون موجب اي حالة التخفيض فننتوقع ان تكون قيمة β موجبة.

حيث اذ كانت β موجب معناه التخفيض في قيمة العملة اي ΔER(+) يؤدي الى تحسين الميزان التجاري ΔTB(+)

واذا كان سالب معناه التخفيض قيمة العملة ΔER(+) يؤدي الى خلق العجز في الميزان التجاري ΔER(-)

الفرع الثاني: تحديد البيانات المستخدمة

استخدمنا في دراستنا البيانات المتعلقة بسعر الصرف الدينار الجزائري والبيانات المتعلقة برصيد الميزان التجاري؛ حيث أخذت بيانات السلسلة على أساس سنوي 1990-2016 وهذه البيانات تم الحصول عليها من: theglobaleconomy.com -البنك الدولي.

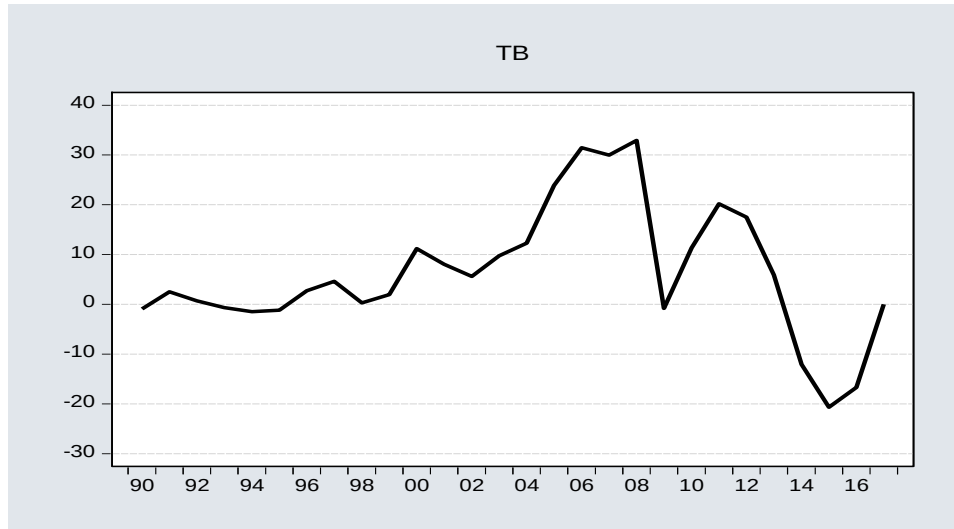
أولاً-متغير رصيد الميزان التجاري TB و ΔTB

TB : يمثل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات في الجزائر للفترة 1990 - 2016

ΔTB : يمثل الفرق بين قيمة TB بين فترتي t و t'

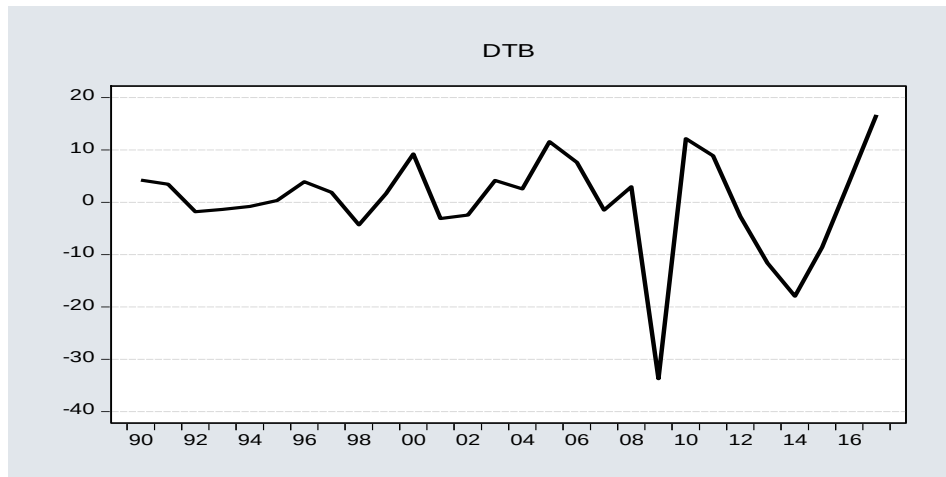
الشكل التالي يوضح لنا هذين المتغيرين

الشكل 5: رسم بياني لرصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2016



المصدر: من اعداد الطالبة، مخرجات 7 Eviews

الشكل رقم (6): رسم بياني لتغير في رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2016



المصدر: من اعداد الطالبة، مخرجات 7 Eviews

ثانيا-متغير سعر الصرف ER و ΔER

ER : عدد وحدات من الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واحد.

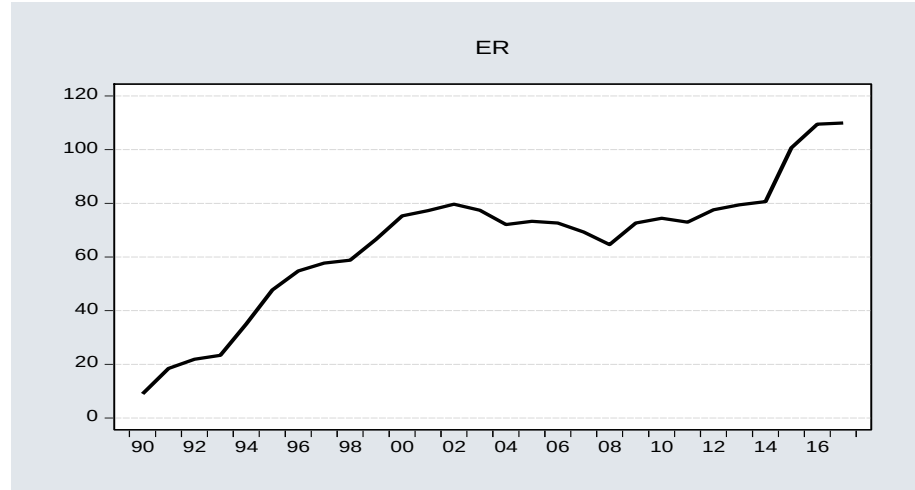
ΔER : التغير في عدد وحدات الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واحد بين فترة t و t'

$$\Delta ER = ER_t - ER_{t'} \dots \dots \dots (3)$$

الفصل الثالث: تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

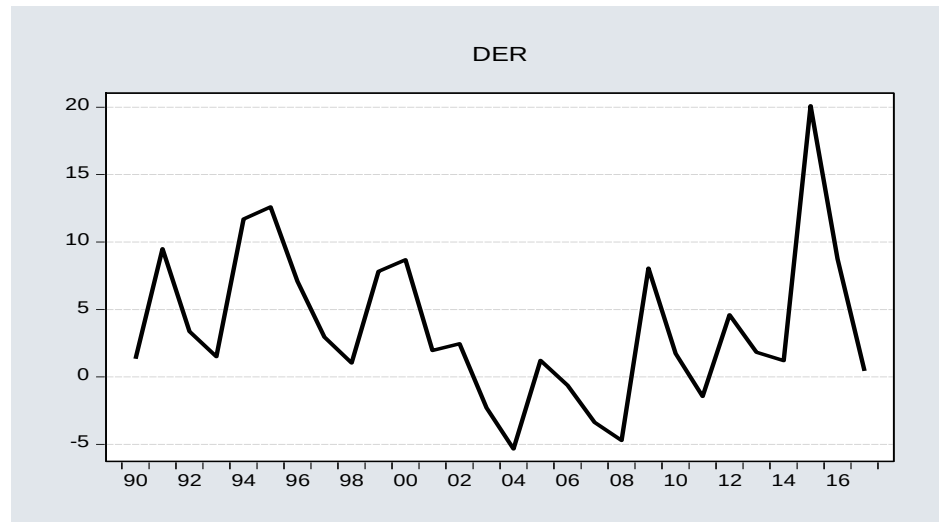
الشكل التالي عبارة عن منحنى بياني يبين لنا تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

الشكل رقم (7): رسم بياني لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1990-2016



المصدر: من اعداد الطالبة، مخرجات 7 Eviews

الشكل رقم (8): رسم بياني لتغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالبة، مخرجات 7 Eviews

المطلب الثاني: طريقة اختبار النموذج

لاختبار علاقة سعر صرف الدينار الجزائري برصيد الميزان التجاري (نموذج 1) يعتمد على اختبار النموذج بطريقة التكامل المشترك لجوهانسون. ولاختبار أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان

التجاري الجزائري (النموذج 2) تقوم بتقدير النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ثم تقوم باختبار J-curve

الفرع الأول: اختيار جذر الوحدة والتكامل المشترك

كمرحلة أولى نقوم باختيار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط قبل إجراء اختبار التكامل المشترك. يعد اختبار جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الاحصائية وكذا معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة. في دراستنا استعملنا اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dicky Fuller (ADF) واختبار فليب بيرون Phillips Perron (P.P) لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية Stationarity في المتغيرات محل الدراسة. هذا الاختبار فرضية العدم تنص أن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر. مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر.

إذا وجدنا أن المتغير غير مستقر عند المستوى فنعيد الاختبار عند الفروق الأولى فإذا وجدنا السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى فنستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة عند الدرجة الأولى (1) .

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية المختارة نمر لاختبار العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة (ER ; TB)، حيث أن اختبار التكامل المشترك يوضح لنا العلاقة الحقيقية بين المتغيرين محل الدراسة.

إن طريقة تحليل التكامل المشترك التي استخدمناها، ترتكز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة؛ حيث إن هذا الاختبار يتناسب مع العينات صغيرة الحجم ويتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح Johansen (1988) إجراء اختبار الأثر (trace test) واختبار القيم العظمى (Maximum eigenvalue test) حيث تختبر هذه الفرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل ($q=r$) وتحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \dots \dots \dots (4)$$

$$\lambda_{max} = -n \ln(1 - \lambda_{r+1}) \dots \dots \dots (5)$$

حيث:

λ_i القيمة الذاتية رقم /: لمصفوفة التباين-التباين المشترك التي يسمح لحساب القيم الذاتية

k : عدد المتغيرات،

r : رتبة المصفوفة

الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى OLS

نقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء الانحدار بين التغير في رصيد الميزان التجاري وتخفيض قيمة الدينار الجزائري حيث يمثل X التخفيض في قيمة الدينار الجزائري و Y التغير في رصيد الميزان التجاري بافتراض نموذج الانحدار الخطي الذي يعبر عن التغير في رصيد الميزان التجاري كدالة في التغير الموجب في سعر صرف الدينار (التخفيض في قيمة الدينار) يأخذ النموذج الصيغة الخطية التالية:

$$\Delta TB = \alpha + \beta \Delta ER + \varepsilon \dots\dots\dots(6)$$

سنقوم بهذا الاختبار الذي يستند إلى مبدأ مجموع مربعات الأخطاء إلى حد أدنى ممكن وذلك عند مستوى معنوية 5% باستخدام Eviews

الفرض العدم لهذه الطريقة H_0 تخفيض سعر صرف الدينار ليس له أثر معنوي على الميزان التجاري.

الفرض البديل H_1 تخفيض قيمة الدينار له أثر معنوي على الميزان التجاري.

وإحصائية الاختبار هي اختبار student t ؛ ويكون معنوية إذا كان $t_i > t$

ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل البديل أي تخفيض قيمة سعر صرف الدينار له أثر على الميزان التجاري.

الفرع الثالث: J-curve

هو عبارة عن وصف بواسطة خطوط بيانية لتطور الميزان التجاري في بلد ما. على إثر تخفيض سعر عملته، حيث ترتفع في المرحلة الأولى أسعار البضائع المستوردة وتخفض أسعار البضائع المصدرة مما يخلق عجز في الميزان التجاري، لكن في المرحلة الثانية يزداد حجم البضائع المصدرة لزيادة الطلب العالمي عليها وبتخفيض حجم البضائع المستوردة بسبب ارتفاع أسعارها وبالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري هذا ما يعطينا شكل منحنى J في البداية أثر تخفيض العملة يخلق عجز (انخفاض) في رصيد الميزان التجاري الذي يتحول في المدى الطويل إلى ارتفاع في رصيد الميزان التجاري فيحقق توازن

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

في دراستنا القياسية استخدمنا عينة من الطرق لاختبار النموذج المستعمل ومعرفة علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري الجزائري وكذا مدى تأثير تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري، حيث توصلنا إلى نتائج مفسرة للإشكالية المطروحة.

الفرع الأول: نتائج اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك

في دراستنا استخدمنا أولاً جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا حيث اعتمدنا على اختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون. ومن ثم استخدمنا اختبار التكامل المشترك لجوهانسن من أجل معرفة ما إذا توجد علاقة بين متغيرات قيد الدراسة (سعر صرف الدينار والميزان التجاري الجزائري)، ونتائج هذين الاختبارين ملخصين في الجدول 1 و2.

جدول رقم (5): اختبار جذر الوحدة لاستقراره سلسلة سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري باستخدام اختبائي ADF و PP

المتغيرات	اختبار ديكي فيلر الموسع (ADF)			اختبار فليبيس بيرون (PP)			القرار
	المستوى	الفروق الاولى		المستوى	الفروق الاولى		
	ثابت	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت	ثابت واتجاه	
ER	-1.53	-2.74	-3.64***	-3.58**	-1.5	-1.91	I(1)
TB	-1.59	-1.52	-4.84***	-4.87***	-1.59	-1.52	I(1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

***، **، *: تعني دلالة إحصائية عند المستويات 1%، 5%، 10% على الترتيب.

من الجدول (1) إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية فنقول إنها غير معنوية وعليه نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وبالتالي نقول ان السلسلة الزمنية غير مستقرة،

¹ قيمة t الجدولية لاختباري FDA و PP عند المستوى بثابت -3.699871 عند مستوى الدلالة 1% و -2.97626 عند مستوى الدلالة 5% و -2.62742 عند مستوى الدلالة 10%، عند المستوى بثابت واتجاه -4.46789 عند مستوى الدلالة 1% و -3.64969 عند مستوى الدلالة 5% و -3.26145 عند مستوى الدلالة 10%. وقيمة t الجدولية لاختباري FDA و PP عند الفروق الأولى بثابت: -3.711457 عند مستوى الدلالة 1% و -2.981038 عند مستوى الدلالة 5% و -2.629906 عند مستوى الدلالة

في هذه الحالة نقوم باختبار الفرق الأول للسلسلة وإذا كانت غير مستقرة نكرر الاختبار للفروق من درجة أعلى. وإذا كانت القيمة المطلقة ل t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة ل t الجدولية فانه يمكن رفض فرضية عدم بوجود جذر الوحدة، أي ان السلسلة الزمنية مستقرة.

عند مقارنة قيم FDA و PP المحسوبة عند المستوى سواءا بثابت او بثابت واتجاه زمني مع قيم t الجدولية يتبين أن السلسلة الزمنية لسعر الصرف (ER) لمتغير الميزان التجاري (TB) غير مستقرة أي تحتوي على جذر وحدة. لكن عند مقارنة قيم FDA و PP المحسوبة بعد اخذ الفرق الأول سواء بثابت أو بثابت واتجاه زمني مع قيم t الجدولية يتبين انها معنوية احصائيا أي ان السلسلة الزمنية لسعر الصرف والميزان التجاري مستقرة. ومنه نقول ان المتغيرات قيد الدراسة سعر الصرف (ER) والميزان التجاري (TB) متكاملة عند الدرجة الأولى أي (1)I.

بعدما عرفنا ان السلاسل الزمنية ساكنة عند الفروق الأولى، أصبح بإمكاننا اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن من اجل معرفة ما اذا توجد علاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل.

جدول رقم (6): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

اختبار القيم الذاتية العظمى	اختبار الأثر	فرضيات: عدد
Maximum eigenvalue test	Trace test	المتجهات المتكاملة
القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	Hypothesized : Number of cointegration equations
إحصائية القيم الذاتية العظمى	إحصائية الأثر	
Critical value	Critical value	
Max-eigenvalue statistic	Trace statistic	
λ_{max}	λ_{trace}	
14.264	15.494	None
17.685*	18.771*	العدم
3.841	3.841	At most 1
1.085	1.085	على الأكثر 1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

*: رفض الفرضية عند مستوى معنوية 5%.

10%، عند الفروق الاولى بثابت واتجاه: -4.356068 عند مستوى الدلالة 1% و 3.595026 عند مستوى الدلالة 5% و -3.23456 عند مستوى الدلالة 10%.

الفصل الثالث: تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

يشير كل من اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية العظمى إلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من خلال نتائج الجدول أن إحصائية λ_{trace} وإحصائية λ_{max} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لفرضية عدم وجود علاقة للتكامل المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة عند مستوى معنوية 5%. ومنه من خلال نتائج الاختبارين نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري الجزائري، بمعنى هناك علاقة خطية مستقرة على المدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة.

الفرع الثاني: نتائج اختبار المربعات الصغرى OLS

قمنا باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews7 لتقدير معاملات النموذج واختبارها، والنتائج ملخصة في الجدول 6 كما يلي:

الجدول رقم (7): نتائج طريقة المربعات الصغرى OLS

المتغير التابع: ΔTB : Dependent Variable				
العينة: 1990-2017 : Sample				
عدد الملاحظات : 28 : Observations				
Variable	Coefficient	Std-Error	t-Statistic	Prob.
المتغير	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية t	القيم المعيارية
C	0.158650	0.085612	1.88312	0.0795
ΔER	0.0872971	0.043014	2.02946	0.0567
R-squared	0.139945	F-statistic		3.091602
Adjusted R-squared	0.094679	Prob (F-statistic)		0.094795
Durbin-Watson stat	2.408064			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه يمكننا كتابة معادلة الانحدار المقدرة لتأثير تخفيض في قيمة عملة الدينار على الميزان التجاري في الجزائر كما يلي:

$$\Delta TB = 0.158 + 0.087 \Delta ER \dots \dots (7)$$

$$(1.883) \quad (2.0296)$$

من خلال معادلة الانحدار يمكننا تقييم النموذج من ناحيتين من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية لنعرف مدى قوته التفسيرية:

أولاً- من الناحية الاقتصادية: هناك علاقة معنوية وطردية بين التغير الموجب في سعر صرف الدينار (التخفيض في قيمة عملة الدينار الجزائري) والتغير في رصيد الميزان التجاري الجزائري، حيث نلاحظ ان تخفيض قيمة الدينار بوحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في رصيد الميزان التجاري بقيمة 0.087 وهذا التأثير نجده جد محدود الا انه لديه درجة من المعنوية وخاصة من الناحية الإحصائية. وهذه العلاقة متوافقة مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد ان التخفيض في قيمة العملة بنسبة معينة يؤدي الى تحسين الميزان التجاري للدولة بدرجة معينة حيث ان هذه الدرجة تختلف من اقتصاد الى اقتصاد اخر على حسب هيكل وحجم الصادرات والواردات وعلى حسب نسبة تداول العملة المعنوية.

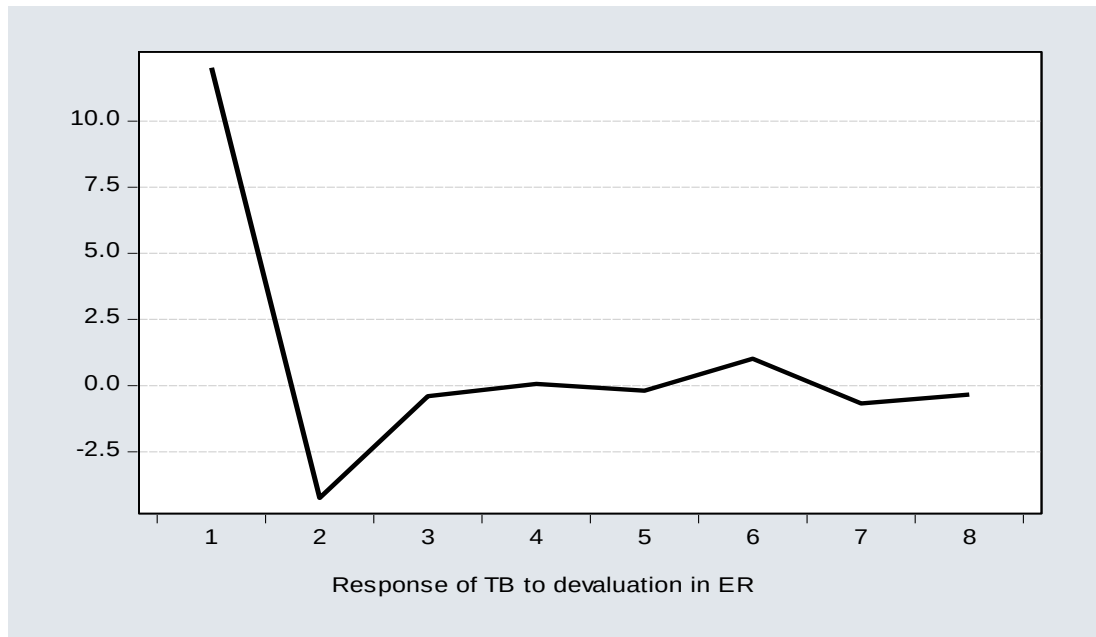
ثانياً- من الناحية الإحصائية: بالنظر الى معامل التحديد R^2 نجده يعادل 0.1399 وهذا يعني ان 14% من التغير في رصيد الميزان التجاري الجزائري ناتجة عن التأثير الذي يمارسه التغير في سعر الصرف، وهو يفسر على ان 14% من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري الجزائري تحدث نتيجة للتغير الموجب في سعر الصرف، وهي نسبة جد محدودة خاصة بالنظر الى نسبة معامل التحديد المعدل الذي يساوي 9.47%. وبناء على اختبار "فيشر F" يمكننا معرفة صلاحية النموذج ككل، حيث ان قيمة F المحسوبة تعادل 3.091 وهي تفوق القيمة الجدولية ل (F) عند مستوى معنوية 10% مما يشير الى معنوية النموذج.

الفرع الثالث: نتائج اختبار منحنى J-curve

J-curve عبارة عن وصف بواسطة خطوط بيانية لتطور الميزان التجاري في بلد ما على إثر تخفيض سعر عملته، حيث من المنتظر ان يسجل اولا انخفاض في قيمة الميزان التجاري الذي يستمر لفترة قصيرة ثم سرعان ما يبدأ رصيد الميزان التجاري بالتحسن هذا ما يعطينا شكل منحنى J، حيث في البداية أثر تخفيض العملة يخلق عجز (انخفاض) في رصيد الميزان التجاري الذي يتحول في المدى الطويل الى ارتفاع في رصيد الميزان التجاري فيحقق توازن. في حالة الجزائر كما يظهر في الشكل التالي نلاحظ ان تخفيض

قيمة عملة الدينار الجزائري خلق انخفاض كبير في البداية الذي استمر لمدة معينة (فترتين) لكن بعدها بدأ ظهور تحسن في الميزان التجاري الذي كان في البداية مهم ثم أصبح مستقر نوعا ما، إلا أن هذا التحسن نجده ضعيف بالمقارنة مع الانخفاض المسجل بسبب تخفيض قيمة العملة هذا ما يمكننا من قول أن شكل منحني J لم يظهر جيدا في حالة الاقتصاد الجزائري وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار OLS الذي يؤكد أن التخفيض في قيمة عملة الدينار تؤدي إلى زيادة جد ضئيلة في قيمة الميزان التجاري (0.087) ما يعني أن الميزان التجاري الجزائري و الاقتصاد الجزائري ككل لا يستفيد بشكل كبير من تخفيض قيمة العملة المحلية. وهذه النتائج يمكن تفسيرها بهيكل الصادرات الجزائرية التي تتحدد بالصادرات النفطية التي تتحدد قيمتها في السوق العالمية، وكذا إلى الواردات الجزائرية التي تعتبر جد كبيرة ومواد أساسية واستهلاكية التي لا يمكن التخفيض منها بالرغم من ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى التداول الضعيف أو القريب من العدم لعملة الدينار الجزائري كعملة في التبادلات التجارية الخارجية.

الشكل 9: شكل يبين نتائج اختبار J-curve



المصدر: من اعداد الطالبة، مخرجات 7 E-views

كان الغرض من هذا التحليل القياسي هو معرفة مدى وجود علاقة تأثير بين سعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، حيث تبين من خلال نتائج اختبار جوهانسون وجود هذه العلاقة في المدى الطويل. وعند دراستنا لأثر تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري الجزائري وجدنا أن هناك علاقة تأثير بينهما حيث أن التخفيض في قيمة عملة الدينار خلق تحسن في الميزان التجاري

الجزائري وهذا يظهر من خلال العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين، إلا أن القوة التفسيرية لتخفيض قيمة الدينار على التغير في الميزان التجاري تعتبر جد محدودة 14% فقط، وهذا يعود لوجود محددات أخرى كسعر البترول الذي يؤثر بدرجة كبيرة في التغير في رصيد الميزان التجاري وكذلك لكون حجم الواردات جد كبير وكذلك تتمثل في المواد الاستهلاكية و الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة إلى قلة استعمال عملة الدينار الجزائري في عمليات التجارة الخارجية. وبالتالي يمكننا القول أن تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري ليس لها أثر مهم جدا (أثر مهم) على تحديد وضعية الميزان التجاري، أي أن الاقتصاد الجزائري لا يستفيد بصورة كبيرة من تخفيض قيمة عملة الدينار بل هذا التخفيض يزيد في خلق مشاكل أخرى في الاقتصاد الجزائري كالتضخم النقدي.

خلاصة الفصل:

تعتبر آلية تخفيض قيمة العملة فعل إرادي من السلطات النقدية، من أجل التعديل الهيكلي، حيث هذه السياسة ينتهجها بنك الجزائر وذلك من أجل تقليص العجز في الميزان التجاري، وفي نفس الوقت تعظيم قيمة الواردات الخارجية من أجل الحد منها، لأنها من أسباب العجز.

لكن قرار التخفيض لن يكون له تأثير كبير على ميزانها التجاري لأن ارتباط توازنه ليس فقط بقيمة الدينار الجزائري، بل له ارتباطات أخرى من بينها الأسعار النفطية، لأنها تغزو الصادرات الجزائرية وتعتبر المصدر الوحيد من العملات الأجنبية، فنجد الجزائر في محاولة فاشلة لتعديل ميزانها التجاري عن طريق تبنيها هذه السياسة، ويجب مراجعة القرار بمحاولات أخرى من أجل وضع عملتها ضمن قائمة العملات المهمة من جهة ومن جهة أخرى تحسين الوضع الهيكلي لها.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، نظرا لكونه السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، حيث يحتل مركز محوري في السياسة النقدية، إذ يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلدان في التجارة الدولية.

وسعر الصرف يتأثر ببعض المتغيرات التي تجعله في ارتفاع أو انخفاض، وهذا التغير يؤثر على القطاعات الاقتصادية بالسلب أو بالإيجاب، ومن بين هذه القطاعات قطاع التجارة الخارجية، التي تعتبر الدور الفعال في هيكل الميزان التجاري، بمعرفة مدى تطوره وأداء رصيده عن طريق الصادرات والواردات.

يتم تسوية مختلف الصفقات الدولية، والمعاملات التجارية ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، عن طريق استخدام سعر الصرف، و في إطار هذه العلاقات تواجه الجزائر مشكلة في ميزانها التجاري، حيث حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على إشكالية مدى تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري، وكون المشكلة تتجلى من قطاع الصادرات الجزائرية التي تعتمد على قطاع المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي، مقابل الواردات التي معظمها أوروبية مسعرة بالأورو، وهذا ما جعل الجزائر تواجه مشاكل في بنية اقتصادها، مما حاولت تطبيق الإجراء الشائع هو القيام بعملية تخفيض قيمة العملة الجزائرية في تعديل عجز الميزان التجاري. حيث اتضح أن هذه العملية تعتبر المنهج الأكثر استخداما في الدول النامية، ومن خلال هذه الإشكالية تم معالجة الموضوع عن طريق تقسيمه إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول استوحى على الإطار العام لسعر الصرف وسعر الصرف في الجزائر، فمن خلاله تعرفنا على مفهوم وأهمية وأنواع سعر الصرف، إضافة إلى أهم خصائصه وأنظمته، كما توصلنا إلى طريقة تحديده والنظريات المفسرة له، وفي الأخير تطرقنا إلى نظام الصرف في الجزائر من ناحية تطورات، وكيفية الرقابة عليه.

الفصل الثاني تطرقنا فيه الإطار المفاهيمي للميزان التجاري والميزان التجاري في الجزائر، ومن ذلك توصلنا لمعرفة عموميات حول الميزان التجاري، ومنه استعرضنا مفهوم ميزان المدفوعات، والتوازن والاختلال فيه كما وضحنا أسباب الاختلال وطرق تسويتها، وتناولنا تعريف الميزان التجاري وأقسامه وأهميته، إضافة إلى حالاته والعوامل المؤثرة فيه، ونجد كذلك أنه يربطه علاقة ببعض المتغيرات الاقتصادية، حيث عرضنا في الأخير وضعية الميزان التجاري في الجزائر والمشاكل التي تواجهها التجارة الخارجية الجزائرية.

الخاتمة

أما الفصل الثالث الذي قمنا بتحليل أثر تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري على الميزان التجاري وفي أول الفصل تطرقنا إلى سعر الصرف والميزان التجاري، ومن خلاله تعرفنا على سعر الدينار الجزائري في الفترة 1990-2016 الذي تميز بالتطورات وتعرضه لبعض التخفيضات، كما درسنا وضعية الميزان التجاري الجزائري، عن طريق معرفة واقع الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. إضافة إلى ذلك تعرفنا على تخفيض قيمة العملة، وأسباب وأهداف تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ومن هذا قمنا بدراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري للفترة 1990-2016.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن الجزائر تحاول تشجيع صادراتها خارج قطاع المحروقات والحد من الواردات لخلق اقتصاد قوي ونشط، هي فرضية صحيحة نظرا للمنطلق الذي يحث على أن الجزائر تتبع حماية الإنتاج الوطني.
- أما الفرضية الثانية التي جاءت بأن الجزائر تعمل بتخفيض قيمة عملتها من أجل خلق توازن في الميزان التجاري، ونجد أن هذه الفرضية صحيحة فمعظم التخفيضات الحاصلة للدينار الجزائري، كانت من تدخلات السلطات النقدية الجزائرية من أجل تعديل اختلال ميزانها التجاري.
- والفرضية الثالثة التي تعبر عن استفادات الجزائر من عملية تخفيض قيمة العملة الخارجية ضئيل ومحدود وهذه الفرضية صحيحة، نظرا لوجود محددات أخرى كسعر البترول الذي يؤثر بدرجة كبيرة في تغير في رصيد الميزان التجاري.

نتائج البحث:

- توجد علاقة في المدى الطويل بين تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري والميزان التجاري
- شهد الدينار الجزائري مراحل كل مرحلة تم التخفيض فيها بنسبة معينة.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة.
- سياسة التخفيض للعملة جعلت الدينار الجزائري من أضعف العملات في العالم.

التوصيات والاقتراحات

- على الجزائر المحافظة على قيم الصادرات أن تتساوى أو تزيد عن قيم الواردات وذلك لمنع حدوث عجز في ميزانها التجاري.
- يجب على الجزائر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من أجل ادخال إيرادات أكثر للخزينة العمومية.
- يجب أن تحاول الجزائر في تصدير المحروقات بالدينار الجزائري، من أجل وضع الدينار في قائمة العملات المهمة في العالم.
- ينبغي على الدولة الجزائرية أن تزيد من المشروعات الصغيرة، وتوفر فرص عمل للشباب حتى تزيد من الإنتاج فتقلل نسبة الواردات من الخارج.
- عدم الاستمرارية في نظام تخفيض في سعر صرف الدينار الجزائري لأنه يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية كالتضخم عوضا من تصحيح العجز في الميزان التجاري، فعلا هذا ما يحدث الآن الجزائر بعد التخفيضات الأخيرة أصبح هناك تضخم كبير وهذا لكون الجزائر تستورد معظم المواد الغذائية او المواد الأولية في صناعة بعض المنتجات، وبالتالي تخفيض قيمة العملة يرفع من فاتورة الواردات وأسعار المنتجات المستوردة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين كل هذا يخلق نقص في الإنتاج الامر الذي يخلق البطالة ويضعف ادخار الافراد.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

أولا-المراجع باللغة العربية

أ-الكتب :

- 1.د/محمد يونس محمد، ود/علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، 2009.
2. لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت-لبنان، 2010
3. د/عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2016.
4. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
5. علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية-الإسكندرية، 2011.
6. د/ نوبوة عمار، تسيير مالي دولي، مطبوعة مقدمة لسنة أولى ماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، 2013.
7. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان-الأردن 2011.
8. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل بيروت.
9. سعود جايد، مشكور العمري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
10. د/ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع -الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2003

قائمة المراجع

11. عبد الرحمن يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.
12. د/جمال الدين برقوق، د/مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، الطبعة الأولى 2016.
13. د/ عابد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
14. سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، عمان: الأردن، دار الراية، ط1، 2015.
15. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، عمان: الأردن، دار مجدلاوي، ط1، 1999.
16. د/موسي سعيد مطر؛ حسام داود، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان الطبعة الأولى 2001.
17. السيد محمد أحمد السيريتي؛ ومحمد عزت محمد غزلان؛ التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
18. / عادل أحمد حشيش؛ د/ مجري محمود شهاب؛ أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2003.
19. محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا؛ اقتصاديات دولية. كلية التجارة؛ جامعة اسكندرية سنة 2009.
20. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة. سنة 2007.

II- المذكرات والأطروحات :

1. مفهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة وهران، دفعة 2012/2013.

2. صالح أويابة، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010
3. الزهرة بن بركة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف-دراسة حالة الجزائر(1993-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة 2007
4. لحسن جديدن، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقائد، جامعة تلمسان، 2004.
5. عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال-مقال-، كلية العلوم الاقتصادية؛ جامعة جيجل/ الجزائر، 2015.
6. عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1999-2014). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، 2016/2015.
7. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية-دراسة حالة (الجزائر-مصر) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة حاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011-2010.
8. سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1993-2006) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009/2008
9. بلحارث ليندة، نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2005/2004.
10. نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة(2005-2012)، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد نقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014

11. سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراية قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسة 2010/2009.

III. الملتقيات

1. محاضرة الاستاذة قشاري يسمينه.

IV. المجالات

1. أ. د شعيب بونوة، أ-خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابى بكر بلقايد - تلمسان-2011
2. صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، السنة 2011.
3. د/محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف-الجزائر عدد 4

ثانيا-المراجع بالفرنسية

1. Patrice FONTAINE، 1996، economica، gestion de risque de change، p06

2.Statistiques du commerce exterieur de l'algerie

ثانيا-المواقع الالكترونية

1. أنواع سعر الصرف وكيفية تحديده،: / 2013/01/21 /ar/studies /http://www.icn.com
2. http://ecomedfot.blogspot.com/2014/12/blog-post_93.html
3. تعريف-الميزان-التجاري/weziwezi.com
4. ميزان التجاري ar.m.wikipedia.org
5. www.marefa.org

6. تعريف-الإنتاج mawdoo3.com
7. Alrai.com/article/177535.html
8. www.aleqt.com/2011/01/27/article_496749.html
9. الجزائر-تواجه-أكبر-عجز-تجاري-منذ الاستقلال / www.elkhabar.com
/press/article/88675
10. <https://almasdar-dz.com/?p=52590>